وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة تخرج للحصول على شهادة ماستر

بعنوان:

أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر

دراسة قياسية تحليلية 1997 –2020

إعـداد الطالبتيـن:

- زقاوي فاطنة نور الهدى
- ساسوي حكيمة

مقدمة أمام لجنة المناقشة المكونة من:

الأستاذ:د.أوجامع إبراهيم..... رئيسا

الأستاذ:. د علي دحمان محمد..... أستاذ محاضر أ..... مشرفا

الأستاذ:د.بن سبع إلياس.....ممتحنا

السنة الجامعية: 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

تشكرات

نتوجه باول شكرنا وحمدنا لله عز وجل الذي انار دربنا وسدد خطانا ووفقنا في انجاز هذا العمل وله الفضل في انجاز هدا العمل سبحانه وتعالى له الحمد والشكر والثناء اولا واخيرا

نتوجه بالشكر الجزيل لكل من امدنا يد المساعدة لاتمام هدا العمل المتواضع ولكل من ساهم في اعداد هذا البحث كما نشكر من قدم لنا النصائح وارشادات قيمة رفعت من معنوياتنا نشكر الاستاد "علي دحمان" الذي اشرف على متابعة وتصميم هذا البحث

كما لا أنسى أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى أساتذة معهد العلوم الإقتصادية.

معى فائق الا حترام والتقدير

حكيمة،فاطنة

إهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى واله وصحبه ومن وفى اما بعد:

اهدي ثمرة نجاحي الى صاحب السيرة العطرة ابي غالي رحمه الله ولك يا سيدة نساء الكون في عيني الى ملاكي في حياة وندى روحي وبلسمها وسندي في حياة بعد الله عزه وجل امي الغالية

الى مصدر قوتي وسندي وملجئي وملاذي اختي بشرى وفقها الله

الى ابن اختي العزيز اياد

الى رفيقتي بمشواري الدراسي ومذكرة تخرجي صديقتي فاطنة

الى صدقات واخواتي التي لم تلدهم امي : مريم،اكرام ،حنان،هدى ، وئام ، اسيا

الى كل الاشخاص الذين ساندوني في حياتي سواء من قريب او من بعيد

حكيمة

إهداء

الحمد لله ربي العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين أما بعد:

أهدي عملي ونجاحي هذا إلى تلك الإنسانة العظيمة التي لن يعوض مكانها أحد والتي تمنيت أن تفرح عينها

برؤيتي في يوم تخرجي إلى التي يحتضنها التراب "أمي" رحمة الله عليها إلى سندي وملجئي في الحياة أبي

الغالي إلى أخي إلياس إلى أختي وإبنتي الصغيرة حبيبتي رحاب إلى أختي الثانية اسمهان

إلى من رافقتني في مسيرتي الدراسية

صديقتي وأختي حكيمة إلى كل صديقاتي وعائلتي صغيرهم وكبيرهم وإلى كل من ساعدني فيّ إنجاز

هذا العمل من قريب أو من بعيد

فاطنة

الفهرس العام

خطة البحث:

خطة البحث:..... 7

الملخص: 11

تمهيد: 17

الفصل الاول

المبحث الأول: مدخل للشمول المالي..... 18

المطلب الأول: نشأة وتطور الشمول المالي 18

المطلب الثاني: مفهوم الشمول المالي واهميته: 19

الفرع الأول: مفهوم الشمول المالي:..... 19

المطلب الثالث: ابعادومؤشرات قياس الشمول المالي..... 22

الفرع الأول: أبعاد الشمول المالي..... 22

الفرع الثاني: مؤشرات قياس الشمول المالي: 23

الفرع الثالث: مؤشرات بعد قياس جودة الخدمات المالية: 24

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي..... 24

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي ومصادر تحقيقه 24

الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي..... 24

الفرع الثاني: مصادر تحقيق النمو الاقتصادي: 25

المطلب الثاني: نظريات النمو الاقتصادي..... 26

الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية..... 26

الفرع الثالث: النظرية الكينزية للنمو : 27

الفرع الرابع: النظرية الحديثة للنمو 28

المطلب الثالث: محددات قياس النمو الاقتصادي 29
المبحث الثالث: العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي وآليات التفعيل 31
المطلب الأول: التكنولوجيا المالية 31
المطلب الثاني:العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي 32
المطلب الثاني: تحديات التي تعيق توسع الشمول المالي واليات توسيعه..... 34
الفرع الأول: التحديات التي يواجهها الشمول المالي 34
الفرع الثاني: اليات توسيع قاعدة انتشار الشمول المالي 35
المطلب الرابع: آليات تعزيز الشمول المالي 36
الفرع الأول: دعم البنية التحتية المالية..... 36
الفرع الثاني: الحماية المالية للمستهلك: 36
الفرع الثالث: تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة المجتمع:..... 37
الفرع الرابع: التثقيف المالي: 37
خلاصة الفصل: 39

الفصل الثاني

تمهيد: 41
الفصل الثاني:دراسات سابقة..... 41
المبحث الأول:دراسات باللغة العربية 41
المبحث الثاني:دراسات باللغة العربية الأجنبية..... 45
المبحث الثالث : التعقيب..... 47
اولا. اوجه التشابه: 47
ثانيا.اوجه الاختلاف: 47

خاتمة الفصل: 49

الفصل الثالث

تمهيد: 51
المبحث الاول: قطاع المصرفي الجزائري 52
المطلب الأول: مراحل تطور القطاع المصرفي الجزائري..... 52
الفرع الأول:مرحلة الانطلاق(1962-1966)..... 52
الفرع الثاني: مرحلة التاميمات(1966-1967): 53
الفرع الثالث: مرحلة اعادة هيكلة المؤسسات المصرفية (1967-1990): 53
المطلب الثاني:اصلاحات القطاع المصرفي في الجزائر (بعد سنة 1990)..... 53
الفرع الأول: اصلاحات ما قبل سنة 1994: 54
الفرع الثاني: مميزات النظام البنكي الجزائري بعد اصلاح 90-10: 55
المطلب الثالث: هيكل تنظيمي للقطاع المصرفي الجزائري..... 56
الفرع الأول: البنوك الخاصة:..... 57
الفرع الثاني:البنوك العامة 59
المبحث الثاني:مؤشرات الشمول المالي والنمو الاقتصادي 59
المطلب الأول: معدل اجمالي الودائع المصرفية 1997-2020 : 59
المطلب الثاني: معدل نمو اجمالي القروض المصرفية..... 61
المطلب الثالث: معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ..... **Erreur ! Signet non défini.**
المبحث الثالث: الدراسة القياسية لأثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1997-2020..... 64
المطلب الأول:منهجية الدراسة : 64

المطلب الثاني: عرض ومناقشة النتائج 64
خلاصة الفصل: 72
الخاتمة: 74

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى القياس اثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال افترة 1997-2020وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي الموزع ARDL من خلال الاعتماد على المتغيرات التالية الشمول المالي باستعراض مؤشرين (القروض. الودائع) كمؤشرين فرعيين له بالإضافة الى التضخم والانفتاح التجاري كمتغيرات مستقلة والناتج المحلي الاجمالي GDP ممثل للنمو الاقتصادي كمتغير تابع.

توصلنا الى وجود علاقة سلبة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي و عليه لابد من تفعيل هذه المؤشرات من خلال تحسين الخدمات المالية و توعية الافراد باهميتها في تحقيق النمو الاقتصادي.

كلمات مفتاحية: الشمول المالي، النمو الاقتصادي، نموذج ARDL

Résumé:

Cette étude vise à mesurer l'impact de l'inclusion financière sur la croissance économique en Algérie au cours de la période 1997-2020, à l'aide du modèle autorégressif distribué ARDL, en s'appuyant sur les variables suivantes, l'inclusion financière, en passant en revue deux indicateurs (prêts, dépôts) comme son sous-indicateurs, en plus de l'inflation et de l'ouverture commerciale en tant que variables indépendantes, et la production intérieure brute (PIB) représente la croissance économique en tant que variable dépendante.

Nous avons conclu qu'il existe une relation négative entre l'inclusion financière et la croissance économique et, par conséquent, ces indicateurs doivent être activés en améliorant les services financiers et en éduquant les individus sur leur importance dans la réalisation de la croissance économique. **Mots clés** : inclusion financière, croissance économique, modèle ARDL

Abstract:

This study aims to measure the impact of financial inclusion on economic growth in Algeria during the period 1997-2020, using the ARDL distributed autoregressive model, by relying on the following variables: financial inclusion by reviewing two indicators (loans, deposits) as sub-indicators, in addition to inflation and trade openness as independent variables And Gross Domestic Product (GDP) represents economic growth as a dependent variable.

We concluded that there is a negative relationship between financial inclusion and economic growth. Therefore, these indicators must be activated through improving financial services and educating individuals of their importance in achieving economic growth.

Keywords: financial inclusion, economic growth, ARDL model

المقدمة العامة

تمهيد:

يقصد بالشمول المالي تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية على عدد كبير من الأفراد و المؤسسات، خصوصا فئات المجتمع المهشمة وذات الدخل المحدود، وذلك من خلال تطور الخدمات المصرفية وقد أصبح الشمول المالي يمثل أولوية بالنسبة لواضعي السياسات والهيئات التنظيمية، ووكالات التنمية في جميع أنحاء العالم كذلك تعهدت مجموعة العشرين بتعزيز الشمول المالي في جميع أنحاء العالم

و يهدف الشمول المالي إلى ضمان حصول جميع الفئات المجتمع سواء الأفراد أو المؤسسات بغض النظر عن مستوى الدخل على الخدمات المالية التي تحتاجها لتحسين حياتها حيث يمثل عاملا أساسيا لتحقيق أهداف التنمية وتحسين المستوى المعيشي وتعزيز تكافئ الفرص، وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والحد من الفقر وعدم المساواة، وتعزيز النمو الاقتصادي

يتطلب تحقيق الشمول المالي ضرورة التثقيف المالي، كذلك يستلزم الشمول المالي تقديم مجموعة شالة من الخدمات المالية وأكثر وعيا لحقوقه وواجباته. كذلك يستلزم الشمول المالي تقديم مجموعة شاملة من الخدمات المالية تتضمن الحسابات المصرفية، المدخرات، والقروض القصيرة وطويلة الأجل

لم تستثني الجزائر من بين الدول التي تولي اهتمام واسع لموضوع الشمول المالي كسبيل لتدعيم العمق المالي، وتحقيق لنمو الاقتصادي، وكتمركز لتصويب مسار الجهاز المصرفي، فاتخذت منه منه توجها استراتيجيا من خلال تبنيها لمبادئ تتماشى وطبيعة اقتصادها وتطلعاتها المستقبلية

حيث يحرص القطاع المصرفي على التنويع الدائم في تشكيلة الخدمات المصرفية التي يقدمها، حيث بدا في البحث عن أدوات مالية جديدة، تلبي احتياجات المواطنين باختلاف خصائصهم، وبالخصوص ذوي الدخل المنخفضة، وذلك للوصول إلى مستوى معيشة مناسب لهم، وتعرف هذه السياسة بالشمول المالي

1. إشكالية الدراسة:

على ضوء مما سبق فان التطرق لموضوع الشمول المالي في جزائر كمحل للدراسة له انعكاس على النمو الاقتصادي في الجزائر واهم تحديات وسبل لتفعيله مما سمح لنا بطرح الإشكالية التالية:

- **ما مدى تأثير الشمول على المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1997–2020)**

2. الأسئلة الفرعية:

انطلاقا من الإشكالية يمكن طرح التساؤلات فرعية التالية:

- هل الإصلاحات المصرفية على النظام المصرفي الجزائري أدت إلى تطور النمو الاقتصادي في الجزائر؟.
- ما طبيعة العلاقة الموجودة بين الشمول المالي و النمو الاقتصادي
- هل يؤثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي ايجابيا خلال فترة (1997-2020)؟

3-فرضيات البحث:

- ساهمت الإصلاحات المصرفية والمالية التي اتبعتها الجزائر في تحسين تطور النظام المصرفي وبذلك ساعدت في النمو الاقتصادي.
- وجود علاقة طويلة الأجل بين مؤشر المالي ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر
- ؤثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي ايجابيا وبشكل معنوي و إيجابي على النمو الاقتصاد .

4-أهمية الدراسة:

- معرفة الأثر ومعدلات تطور النمو الاقتصادي في الجزائر بالاعتماد على الشمول المالي في دولة الجزائر
- التعرف كيفية تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي.

5-أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحليل نوع العلاقة بين المؤشر الشمول المالي ومعدل النمو الاقتصادي مع تحديد اثر الأول على الثاني في الجزائر باستخدام نموذج ARDL

6. حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية:** من خلال هذه الدراسة سوف نسعى الى دراسة مدى تأثير الشمول الجزائر على النمو الاقتصادي بالجزائر.
- **الحدود الزمانية:** من أجل الإجابة على الإشكالية العامة سنقوم بدراسة مدى تاثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي خلال الفترة : 1997-2020

7. منهج الدراسة:

من خلال هذه الدراسة استخدمنا المنهج التحليلي الإحصائي وذلك من خلال الاعتماد على بيانات البنك الدولي، كما استخدمنا أيضا المنهج القياسي والمتمثل في نموذجRDL وذلك طبعا حسب ما تتطلبه نتائج الدراسة.

8. تقسيمات الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة الى ثلاثة فصول كما يلي:

- **من خلال الفصل الأول** تطرقنا من خلاله إلى الجانب النظري للشمول المالي والنمو الاقتصادي والعلاقة بينهما.
- **أما من خلال الفصل الثاني** فقد تطرقنا من خلاله إلى مختلف الدراسات السابقة التي عالجت هذا الموضوع.
- **أما من خلال الفصل الثالث** فقد تناولنا من خلاله دراسة تحليلية قياسية لأثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي بالجزائر وذلك خلال الفترة 1997-2020

الفصل الأول:

الايطار النظري للشمول المالي وعلاقته بالنمو الاقتصادي

تمهيد:

يقصد بالشمول المالي تعميم المنتجات و الخدمات المالية و المصرفية على العدد الأكبر من الأفراد و المؤسسات، خصوصا فئات المجتمع المهمشة و ذات الدخل المحدود و قد أصبح الشمول المالي يمثل أولوية بالنسبة لواضعي السياسات و الهيئات التنظيمية ووكالات التنمية في جميع أنحاء العالم كذلك تعهدت مجموعة العشرين بتعزيز الشمول المالي في جميع أنحاء العالم كما يهدف إلى تحقيق معدل النمو الاقتصادي فهو مؤشر على جودة المنتجات و الخدمات المقدمة في اقتصاد معين و مقياس لمستوى رفاهية الأفراد فاليوم لم يعد النمو الاقتصادي مرتبط بالقطاع الحقيقي فقط بل تعدى ذلك ليصبح قطاع مالي دور مهم لرفع مستواه. وعليه سنعالج في هذا الفصل ثلاثة مباحث كما يلي:

- **المبحث الاول:** مدخل للشمول المالي
- **المبحث الثاني:** مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي
- **المبحث الثالث:** علاقة بين الشمول المالي و النمو الاقتصادي

المبحث الأول: مدخل للشمول المالي.

يحظى الشمول المالي باهتمام كبير من العالم خاصة في البلدان النامية التي لا تزال تسجيل سنويا مستويا عالية من الاستبعاد المالي وصعوبة في التعميم وإيصال الخدمات المالية لكل أفراد المجتمع خاصة في المناطق الريفية، الأمر الذي انعكس سلبا على مستويات الرفاهية والنمو الاقتصادي في هذه الدول فقد اجتمعت كل الدراسات التجريبية التي عالجت أثر الشمول المالي على اقتصاديات الدول على الدور الفعال الذي يلعبه الشمول المالي في تحفيز النمو الاقتصادي وتحسين مستوى الرفاهية للأفراد خاصة من أصحاب الدخل المنخفض وتقليص مستويات الفقر في المجتمع عون أن الشمول المالي هو الحالة التي يمكن منها على أفراد المجتمع وخاصة أصحاب الدخول الغير المنتظمة والمنخفضة والمؤسسات الاقتصادية وبالأخص المتناهية الصغر والصغيرة منها من حصول على الكافة الخدمات المالية التي يقدمها . النظام المالي وبتكلفة مناسبة وجود عالية وبصفة مستدامة الأمر الذي يسمح لهم بتطوير نشاطهم وتحسي دخولهم وتحسين مستوى رفاهيتهم مما ينعكس إيجابيا على النمو الاقتصادي المحقق في الاقتصاد .

المطلب الأول: نشأة وتطور الشمول المالي

كان أول ظهور لمصطلح الشمول (inclusionFinancial) لأول مرة عام 1993 في دراسة "ليشون وترفت "عن الخدمات المالية في جنوب رقا إنجلترا، تناول فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات المصرفية خلال التسعينات القرن الماضي ظهرت العديد من المصرفية وفي عام 1999، أستخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المصرفية المتوفرة، وتجدر الإشارة هنا ضرورة التفريق بين التخلي الاختياري عن السعي وراء استخدام المنتجات والخدمات المالية بسبب انعدام الحاجة لها، أو الأسباب ثقافية أو عقائدية بين عدم استخدامها بسبب عدم توفرها أو بسبب عدم القدرة على امتلاكها، و ينحصر اهتمام المعنيين بالشمول المالي من استهداف من جرى إقصائهم بشكل قصري من الشمول المالي وإيجاد السبل الكفيلة بالتغلب على أنفسهم عن استخدام المنتجات والخدمات المالية . [1]

[1] مفتاح غزال، مراد بركان، الثقافة المالية كألية أساسية لتفريز الشمول المالي في الدول العربية، مجلة أبحاث اقتصاد المعاصر، العدد3، المركز الجامعي نور البشير، الجزائر، 2020، ص47.

ازداد الاهتمام الدولي بالشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2008 وتمثل ذلك بالالتزام الحكومات المختلفة بتحقيق الشمول المالي من خلال تنفيذ السياسات التي تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى خدمات المالية وتمكينهم من استخدمها متنوعة ومبتكرة وبتكلفة منخفضة وتنبت مجموعة العشرين هدف، الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية فئات المجتمع إليها ركيزة أساسية من أجل محاربة الفقر وتعزيز الرخاء المشترك، و في 2013 أطلقت مجموعة البنك الدولي برنامج عالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية مع تركيز إضافي على أنظمة الدفع ومدفوعات التجزئة المبتكرة كما أطلقت العديد من المؤسسات العالمية مثل المجموعات الاستشارية لمساعدة الفقراء ومؤسسة التمويل الدولية برامج تعمل على تحقيق الشمول المالي .

عملت العديد من الحكومات على إصدار سياسات وتشريعات تتناسب مع المخاطر المتعلقة بالخدمات المالية المبتكرة حيث تكون مبنية على أسس سد الفجوة والشمولية في التشريعات الحالية وإتباع نهج شامل مبني على توزيعات عادلة وشفافة لحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية ويشمل ذلك ضمان الشفافية في تسعير الخدمات المالية وتطوير آلية لمعالجة شكاوي العملاء وتحديد الجهة الإشرافية المسؤولة عن حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية، كانت المملكة المتحدة وماليزيا من أوائل الدول التي قامت بتطوير وتنفيد استراتيجيات وطنية للشمول المالي في عام 2003، كما أنه تسعى العديد من الدول النامية والمتقدمة حاليا لتطوير استراتيجيات وطنية للشمول المالي [1].

المطلب الثاني: مفهوم الشمول المالي وأهميته:

الفرع الأول: مفهوم الشمول المالي:

اختلفت التعاريف لمصطلح الشمول المالي من تعريف لأخر في عالم الاقتصاد لذاك سنذكر منها:

- عرفت مجموعة العشرين(G20) ومؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي الشمول المالي بأنه "تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة"[2]

[1] حسيني جازية، تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم المول المالي في الدول العربية، مجلة اقتصاديات افريقيا، المجلد 16، العدد 23، جامعة حسين بن علي، شلف، الجزائر، 2020، ص 99.

[2] بن بوزيان فاطمة الزهراء، أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية والمناجمنت، المجلد0، ال عدد01، جامعة أبوبكر بلقايد الجزائر، 2023/01/26، ص82.

- في تعريف أخر يقال إن مصطلح الإدراج أو الشمول المالي وعكس الحرمان المالي لتعريف مدى قدرة السكان على الوصول وللتمتع بالخدمات المالية فبينها يشير الحرمان والإقصاء المالي إلى العملية التي بموجبه يواجه افراد المجتمع المصاعب وللعوائق فيما يتعلق الوصول إلى مصادر المنتجات للخدمات المالية الأساسية والتمكن من استخدامها بصورة تلائم احتاجتهم والتمكن في ذات الوقت من ممارسة حياة الاقتصادية واجتماعية طبيعية في المجتمع الذي يعيون فيه.
- أما بالنسبة لمنظمة OECD الدولية للتثقيف المالي INFE بأنه العملية التي من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المعقولين وبالكل الكافي وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة والتي تضم التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي .[1]
- كما يقصد به تعريف أخر من طرف هيئة (ADA): هو جميع الآليات الموضوعة لمكافحة الإقصاء المصرفي والمالي، كما أنه عبارة عن تأمين الأصغر مع جميع المتغربات الممكنة المرتبطة بالتأمين "مخاطر المناخ الموت، إلخ " منتجات الائتمان المختلفة، تقاعد، منتجات التوفير، حوالة مالية، وغير المالية التي تتمثل التدريب في إدارة الأعمال، والمخاطر، والحكومة، وما إلى ذلك.

الفرع الثاني: أهمية الشمول المالي

الشمول المالي اعتبار أهميته وأصبح لابد من تحقيقه من طرف جميع الحكومات والمنظمين الماليين، فقد تم التركيز اليه من قبل البنوك المركزية حيث أن له علاقة واسعة بينه وبين الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي ويمكن لنا ذكر أهميتها لشمول المالي في النقاط التالية:

- يجع الشمول المالي المنافسة بين المؤسسات المالية من خلال العمل على التنوع والجودة من منتجاتها من أجل جدب أكبر عدد من العملاء والمعاملات، وتدخل في رعيات بعض القنوات غير الرسمية.
- زيادة إمكانية وصول الفئات السكانية التي تعاني من عدم كفاية الخدمات إلى طائفة واسعة من الخدمات المالية عالية الجودة ومن تم تعظيم الأثر الإنمائي وضمان قدرات المؤسسات على الاستمرار ومساندة

[1] حسيني جازية، مرجع سبق ذكره ص 100.

مؤسسات التمويل للأصغر عن طريق بناء وتدعيم أنظمة املة وفاعلة للاستعلام ألانتمائي، و التي تعد بالغة الأهمية لتجنب الإفراط في المديونية ودعم ممارسات الاقتراض الرشيدة[1] .

- بالإضافة إلى أن الشمول المالي لا يلمس فقط الجانب الاقتصادي بلا كذلك الجانب الاجتماعي حيث أنه يحسن الجانب الاجتماعي من خلال الاهتمام بمحدودي الدخل من جهة وبفئات محددة من المجتمع من جهة أخرى مثل المرأة والشباب ورواد الأعمال وأصحاب الحرف.
- يضمن خدمات مالية متنوعة تخدم تشمل متطلبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- يحسن ويخلق فرص العمل وذلك عن طريق توفيره وإخراجه لمشاريع تتناسب الهشة في المجتمع.
- يعطي الفرصة لأصحاب الأنشطة الغير رسمية على تبني طرق رسمية وواضحة في نشاطها. [2]
- يعاني حوالي مليار شخص الجو يوميا يكافح حوالي 1. 2مليار شخص للعيش على اقل من 12 دولار في اليوم للفرد الواحد في جميع أنحاء العالم يجب خلق حوالي 600 مليون وظيفة خلال السنوات القادمة لاستيعاب الشباب الداخلين إلى سوق العمل تشير قاعدة البيانات المالية العالمية للبنك الدولي إن 2. 7مليار من البالغين على مستوى العالم حوالي نصف مجموع السكان البالغين ليس لدسهم إمكانية الحصول على الخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية الرسمية
- من هنا تبرز أهمية تثقيف العملاء بأهمية الحصول على الخدمات المالية وكيف يكون لديهم خيارات مالية أفضل إن الاستبعاد المالي له اثر كبير على النمو الاقتصادي ومن مخاطره:

-الانخفاض العام في الادخار والاستثمار

- ✓ ارتفاع معدلات البطالة والتضخم
- ✓ تراجع مشاريع القطاع الخاص المحرك الأساسي لعملية النمو الاقتصادي
- ✓ انتشار الفقر والفساد والجريمة وزيادة معدلاتها
- ✓ ضعف الأنظمة المالية والمصرفية وعدم قدرتها على مواكبة التطور التكنولوجي الكبير.
- ✓ ينبغي توفير فرص الحصول على خدمات مالية الأساسية مثل المصارف. . . الخ.

[1] نادية لوزي، واقع الشمول المالي في الدول العربية واليات تعزيزه، مجلة بحوث الاقتصاد والمناج منت، المجلد02، ال عدد02، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2021، ص16-17.

[2] مزيان محمد توفيق، دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد07، العدد1، جامعة الشهيد حمه لخضر، الجزائر، مارس، 2022، ص 15، 146.

✓ يجب تعزيز جودة الخدمات والمنتجات المالية[1]

المطلب الثالث: أبعاد و مؤشرات قياس الشمول المالي.

الفرع الأول: أبعاد الشمول المالي.

خلال العقد الماضي تطور مفهوم الشمول المالي وثم الخروج منه بثلاثة أبعاد رئيسية هي الوصول للخدمات المالية، استخدام الخدمات المالية وجدوة الخدمات المالية.

أولا. الوصول للخدمات المالية:

يشير بعد الوصول للخدمات المالية إلى القدرة على استخدام المالية من المؤسسات الرسمية كما أنه يتم تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل التكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية (الفروع وأجهزة الصراف الآلي . . . الخ) ويمكن للحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول للخدمات المالية من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية.

ثانيا. استخدام الخدمات المالية:

يشير بعض استخدام الخدمات المالية إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي. تحديد مدى استخدام الخدمات المالية يتطلب جمع بيانات خول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة. [2]كما يتأخر المقترضين بالسداد ضمن فترة زمنية معينة.

ثالثا. العوائق الائتمانية:

الشمول المالي لا يشمل فقط استخدام الخدمات المالية ولكنه يمنح أيضا العملاء القدرة على اخيار الخدمات والمنتجات المالية ضمن مجموعة من الخيارات وذلك من خلال : نسبة الوحدات الإدارية في المناطق الحضرية على الأقل بثلاث فروع مالية رسمية للمؤسسات، نسبة الشركات وجود عوائق أو نقص في المعلومات حول أسواق الائتمان[3].

[1] نادية سعودي،مدى استخدام الاساليب الحديثة لمراقبة اتسير في القياس و تقييم اداء البينوك التجارية الجزائرية، مذكرة دكتوراه،علوم تجارية،تخصص بنوك ،جامعة محمد بوضياف ،مسيلة الجزائر،2017-51،2018ص

[2] بن بوزيان فاطمة الزهراء، مرجع سبق ذكره، ص83

[3] بن مهناس العباس، أسس ومتطلبات تعزيز الشمول المالي مع إشارة التجريبيةا لأردنية، مجلةمعارف، المجلد1، العدد2، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2019، ص218.

الشكل رقم (1-1): أبعاد الشمول المالي

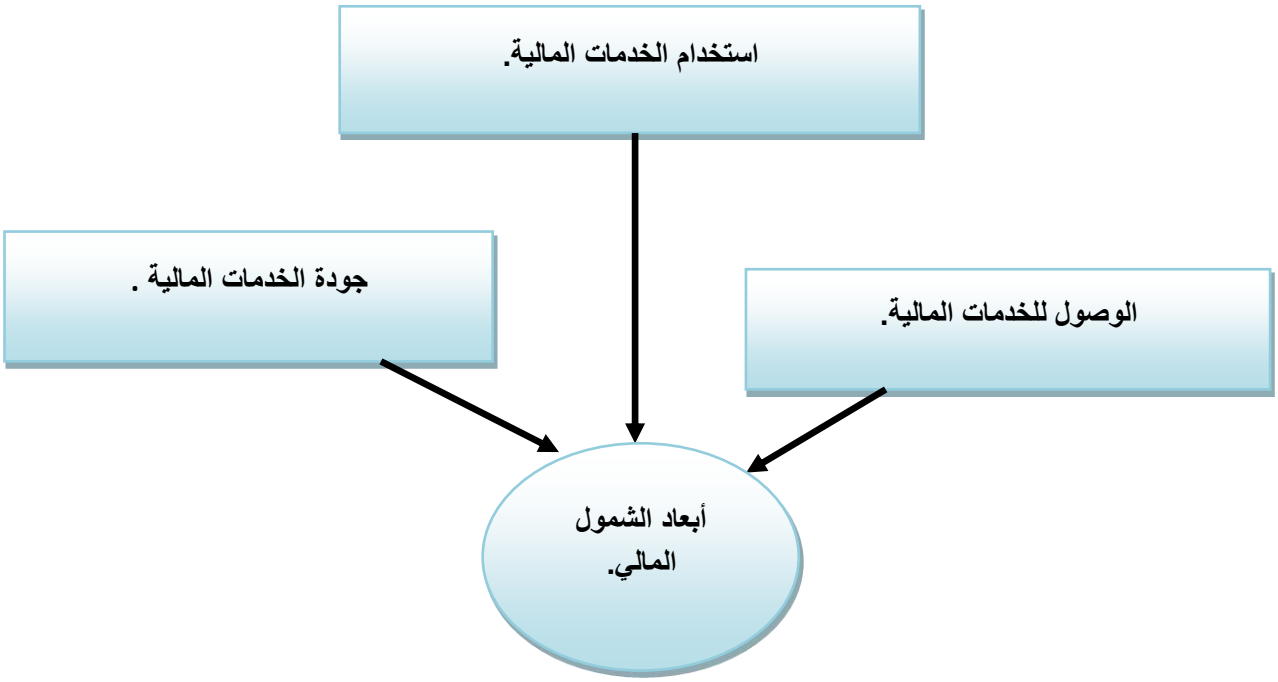

المصدر: من إعداد الباحثتين استنادا إلى البيانات السابقة

الفرع الثاني: مؤشرات قياس الشمول المالي:

أولا. مؤشرات قياس بعد الوصول الى الخدمات المالية: من أهم هذه المؤشرات ما يلي:

- عدد نقاط الوصول لكل 10000من البالغين عل المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة الإدارية.
- عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100عامل.
- حسابات النقود الالكترونية.
- مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة.
- نسبة إجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة.

ثانيا. مؤشرات قياس بعد استخدام الخدمات المالية:

- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل لحساب وديعة واحدة.
- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل لحساب ائتمان.
- عدد المعاملات (سحب والإيداع).

- عدد حملة سياسة التأمين لكل 10000من البالغين.
- نسبة المحتفظون لحساب بنكي خلال سنة مضت.
- نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية ودولية[1].

الفرع الثالث: مؤشرات بعد قياس جودة الخدمات المالية:

هي بالنسبة لهذه المؤشرات هي نفسها المذكورة في عنصر جودة الخدمات المالية المتمثلة في: القدرة على تحمل التكاليف، الشفافية الراحة والسهولة، حماية المستهلك، التثقيف المالي، المديونية والعوائق الائتمانية.

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات وتتطلع إليها الشعوب، وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية والغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع ولما له من أثر بالغ على المستويات المعيشية، لذلك تتميز دراسة النمو الاقتصادي بطابع من الأهمية والتعقيد في آن واحد بسبب أوجه الاختلاف المتعددة والكثيرة المتعلقة بالنظريات المفسرة له والتي ركزت على عوامل الإنتاج كمه وبيئته، بالإضافة إلى ضبط دور السياسات الاقتصادية في محاولة تحديد معدلات النمو، وعلى هذا الأساس قامت مختلف التيارات الفكرية بصياغة نماذج نظرية ورياضية متدرجة للصعوبة وقابلة للاختيار بغرض دراسة النمو الاقتصادي، وعليه سيتم تحديد مفهوم النمو الاقتصادي نظرياته وأهم مؤشرات قياسه في هذا المبحث المقدم.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي ومصادر تحقيقه

الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

اختلفت التعريفات النمو الاقتصادي من حيث تطرق العديد من الاقتصاديين إلى تعريف النمو الاقتصادي وبالتالي نذكر منها:

- أبسط تعريف له هو أنه "الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي"أي في الناتج المحلي الإجمالي بعد إزالة آثار التضخم.

[1] اكرام مالويسي، الشمول المالي كألية لدفع وثيرة التنمية الاقتصادية، أطروحة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي. ص 25

- كما أنه الزيادة الحاصلة في القدرات الإنتاجية لدولة ما نتيجة للحصول زيادة أو تحسن في إستخدام الموارد الاقتصادية، أو تطور التقنية المستخدمة في الإنتاج[1].
- في تعريف آخر عرف بأنه "الزيادة المستمرة خلال فترة زمنية طويلة في كمية السلع والخدمات المنتجة في اقتصاد ما".
- وعرفه سيمون كوزت على أنه: ارتفاع طويل الأجل في قدرة الدولة على تقديم مجموعة واسعة ومتنوعة من السلع الاقتصادية وبشكل متزايد لسكانها، وتستند هذه القدرة المتنامية على التقدم التقني والتعديلات المؤسسة والإيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها[2].

الفرع الثاني: مصادر تحقيق النمو الاقتصادي:

للنمو الاقتصادي مصادر تساعد وتعمل على تحقيقه وتعتبر كعناصر أساسية له تتمثل في العمل، رأس المال والتقدم التكنولوجي

- **أولا. العمل** :يعتبر عنصر العمل من أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي، وأهم عنصر في تكوينه هو السكان ونوعية هؤلاء السكان والهرم السكاني وزيادة السكان في هذه الحالة تعني زيادة عرض العمل، مع الأخذ بعين الاعتبار أثر النمو السكاني على مستوى نصيب الفرد من الدخل الوطني، حيث يعتبر ذلك مصدر لزيادة النشاط الاقتصادي والنمو الاقتصادي، ومن هنا وجب الاهتمام بتدريب للعنصر البشري، وتنمية المهارات الفنية الأساسية لأن مجموع هذه المهارات تؤذي إلى زيادة الإنتاجية، وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي.
- **رأس المال**: هو عبارة عن سلع تستخدم في إنتاج سلع وخدمات أخرى وهي تعتبر أيضا كعنصر أساسي ومهم للنمو الاقتصادي، ويعتبر رأس المال كل مؤشر يشرح مستوى ودرجة التجهيزات التقنية تحت شروط خاصة للظاهرة المشروحة فهو يساعد على تحقيق التقدم التقني من جهة، وعلى توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة من جهة أخرى.
- **التقدم التقني**: هو تلك التغيرات ذات الطابع التكنولوجي لطرق الإنتاج أو لطبيعة السلع المنجزة، والتي تسمح بإنتاج أكبر بنفس كمية المدخلات أو بالحفاظ على نفس كمية الإنتاج بمدخلات أقل، حل مشاكل الاختناقات التي تحد من الإنتاج، إنتاج سلع جديدة من ذات نوعية

[1] الوليد قسوم الميساوي، أثر ترقية الإستثمار على النمو الإقتصادي في الجزائر منذ1993، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم، جامعة محمد خيضر بسكرة، 10 ماي2018 ص 36.

[2] علي مكيد، محددات النمو الإقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة(1990-2018)، مجلة، جامعة المدية 2021/06/01 ص 127.

أحسن فالتقدم التقني هو عبارة عن حقيقة ذات طابع كيفي، حيث يفرض في الواقع تقدير معتبر ومناسب في معاملات الإنتاج لأنه يدعو لتحسين تطوير الأداء الاقتصادي[1].

المطلب الثاني: نظريات النمو الاقتصادي

الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية

اعتمد الكلاسيكيون في تحليلهم على الكثير من الفرضيات من بينها الملكية الخاصة للموارد وفرضية الملكية العامة من أهم روادها أب هذا الفكر الكلاسيكي: "آدم سميت A. Smith"، "روبيرت مالتوسR. Malthus"و "دافيد ريكاردو D . Ricardo".

أولا. نظرية آدم سميت(1776):

حسب تقسيم سميت فإن تقسيم العمل يتوقف على حجم السوق، غير أن تحسن وسائل النقل وتطوير التجارة الخارجية من شأنها توسيع السوق إذ تلعب التجارة الخارجية دورا هاما في توزيع الموارد الخاصة في حالة تحول المصالح الخاصة إلى منافع اجتماعية كما أبان على الدور الرئيسي الذي يلعبه الادخار الفائض في التوجه نحو الاستثمار ودعا إلى الابتعاد عن الاستهلاك المفرط وتحويل الأرباح والعوائد إلى القطاع الصناعي وبين أن أبرز معيقات النمو الاقتصادي في رأيه هو محدودية الموارد الطبيعية كاستخدام الكامل للأرض المتوفرة إضافة إلى موقع ومناخ الدولة فمن تقدم الاقتصاد من خلال تراكم الرأسمالي ونمو السكان يصعب التغلب على القيود للموارد الطبيعية فتتراجع معدلات الدخول التي يحصل عليها أصحاب رأس المال وذلك لتراكم رأس مال جيد.

ثانيا. نظرية روبيرت مالتوس (1791):

أكد مالتوس على مكانة الطلب في التأثير على حجم الإنتاج حيث بين في نظرته المتعلقة بالسكان على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للنمو والتنمية، إذ لم يؤمن بقانون المنافذ القاتل بأن العرض يخلق الطلب ونظر للطلب الفعّال كمحددة للعرض كما دافع عن طبقة ملاك الأراضي باعتبارها طبقة محفزة للطلب الفعلي. ورأي مالتوس ضرورة للحد من الادخار عند مستوى معين حتى لا يقلل من الطلب على الاستهلاك (الطلب الفعّال)ما يؤذي للحدّ من الاستثمار وبالتالي إعاقة النمو الاقتصادي كما أشار إلى عدم التوافق بين معدل نمو السكان ومعدل نمو المنتجات الغذائية حيث يرى أن الأول ينمو وفق متتالية هندسية بينما ينمو الثاني وفق متتالية حسابية.

[1] زكريا مسعودي، محددات النمو الإقتصادي في الجزائر بإستخدام النموذجيFMOTS وECM، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، العدد 07، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الوادي (الجزائر)، 31/ 12/ 2019، ص119.

ثالثا. نظرية دافيد ريكاردو1817:

اعتبر حالة الركود غير ناتجة عن القطاع الصناعي بل عن القطاع الزراعي أين تكون للمردودية في هذا الأخير متناقصة، وتصور ريكاردو أن إمداد السكان المتزايد بالطعام يزداد صعوبة مع استمرار عملية التنمية بما يتضمن عنه في النهاية إيقاف عملية التنمية، ويعتبر ريكاردو توزيع دخل العامل حاسم ومحدد لطبيعة النمو الاقتصادي، لذلك حلل عملية النمو من خلال تقسيم المجتمع إلى ثلاث فئات هم ملاك الأراضي، الرأسماليون والعمال الزراعيون[1].

الفرع الثاني: النظرية النيوكلاسيكية للنمو :

ظهرت هذه النظرية في السبعينات من القرن التاسع عشر من أهم روادها : ألفريد مارشال، وهي قائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي، حيث أن الفكر النيوكلاسيكي ينظر إلى النمو الاقتصادي عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة، حيث يؤذي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو، ونمو الناتج الوطني يؤذي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من الأجور، كما أنه يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع (العمل، الأرض، الموارد الطبيعية، رأس المال، تنظيم، التكنولوجيا)حيث يعتبر الكلاسيك أن لنسبة لعنصر العمل نجد النظرية تربط بين التغيرات السكانية وحجم القوى العاملة مع تنويه أهمية تناسب الزيادة في السكان أو في القوى العاملة مع حجم الموارد الطبيعية المتاحة، أما التنظيم فيرى أنصار النظرية أن المنظم يشغل التطور التكنولوجي لصورة التي تنفي وجود أي جمود في العملية التطورية، وهو قادر دائما على التجديد والابتكار.

الفرع الثالث: النظرية الكينزية للنمو :

ترتبط هذه النظرية بأفكار الاقتصادي جون مينارد كينز، وبموجب هذه النظرية فإن قوانين نمو الدخل القومي ترتبط بنظرية المضاعف، حيث يزداد الدخل القومي بمقدار مضاعف للزيادة الحاصلة في الإنفاق الاستثماري، ومن خلال الميل الحدي للاستهلاك، وتفوق هذه النظرية بين ثلاثة معدلات للنمو هي:

- **معدل النمو الفعلي:** يمثل نسبة التغيير في الدخل إلى الدخل
- **معدل النمو المرغوب:** يمثل معدل النمو عندما تكون الطاقة الإنتاجية في أقصاها.

[1] زكاري محمد، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 1970-2012، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيي، إقتصاد كمّي، جامعة محمد بومرداس، 2013-2014، ص47-48.

- **معدل النمو الطبيعي:** هو أقصى معدل للنمو يمكن أن يتمخض عن الزيادة الحاصلة في التقدم التقني والتراكم الرأسمالي والقوة العاملة عند مستوى الاستخدام الكامل.

الزيادة الحاصلة في التقدم التقني والتراكم الرأسمالي والقوة العاملة عند مستوى الاستخدام الكامل، ويجب أن يتحقق التعادل بين معدل النمو الفعلي مع المعدلين المرغوب والطبيعي، فالتعادل الأول يؤذي لتوفر القناعة لدى المديرين بقراراتهم الإنتاجية، أما إذا تعادل معدل النمو المرغوب فيه مع معدل النمو الطبيعي فليس هناك إتجاه لنشوء البطالة والتضخم[1].

الفرع الرابع: النظرية الحديثة للنمو

ركزت هذه النظرية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، نتيجة استمرار الفجوة التنموية بين البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية.

- نموذج بول رومرو روبيرت لوكاس سنة 1986، التي تمحورت حول تطوير الإطار التاريخي لتحقيق تحول نوعي ذاتي في مجال المعرفة والتقدم التقني.
- أما غيريك منكيوي، ديفيدرومروديفيد ويل سنة 1992 فقد استندت أبحاثهم على الصياغة الجديدة لدالة الإنتاج لترابط مع السلاسل الزمنية وإحصاءات النمو في البلدان النامية، التي ترتكز على أهمية التقدم التقني في النمو الاقتصادي من خلال الاكتشافات والاختراعات والابتكارات.

فإن حسب نظر الأفكار النيوكلاسيكية يتطلب توفر الآتي لإمكانية تحقق النمو الاقتصادي:

- توفر عرض العمل المصاحب لتطور الإداري والتمكن من الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا.
- وجود ميل كبير للادخار.
- الحرص على إضفاء روح المنافسة بين الوحدات الإنتاجية المتماثلة في الحجم.
- الكفاءة في تخصيص الموارد وقابليتها للانتقال والتجزئة.
- إقتران آلية السوق وحرية الأسعار مع الاستقرار السياسي[2].

[1] فضيلة ملواح، محددات للنمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية لفترة (1990-2018)، مجلة الاقتصاد والإحصاء تطبيقي، العدد17 جامعة المدية، 2020/06/01، ص128-129.

[2] زكاري محمد، مرجع سبق ذكره، ص 51.

المطلب الثالث: محددات قياس النمو الاقتصادي

إن تحديد مصدر النمو يعتبر مهما لتفعيل النمو الاقتصادي واستمرار يته ، وذلك من خلال تبني سياسات اقتصادية ملائمة وإحداث تغييرات هيكلية مناسبة لذلك هناك عدة عوامل محددة للنمو الاقتصادي نذكر منها:

أولا. نفقات التجهيز والاستثمار: يعتبر من المؤشرات المهمة لتفسير التغير في النمو الاقتصادي، ويشمل تكوين إجمالي رأس المال الثابت (الذي كان سابقا يطلق عليه بالاستثمار الثابت المحلي): تحسينات في الأراضي، شراء المصانع والمعدات والآلات، وبناء الطرق وسكك الحديدية وما شابه ذلك، بما فيه ذلك المدارس والمكاتب والمستشفيات والمساكن الخاصة والمباني التجارية والصناعية ووفق لنظام الحسابات الوطنية لعام 1993 .

ثانيا. نفقات التسيير: حسب النظرية الاقتصادية والدراسات التجريبية الحديثة فإن هناك جدل كبير فيما يخص إشارة هذا المتغير، فهناك من الدراسات التي وجدت تأثير سلبي للاستهلاك الحكومي على النمو الاقتصادي. وهذا راجع أنه كلّما زادت هذه النفقات كلما زادت حاجة الدول من الدول المالية لتغطية عجز الميزانية، ومن الجانب الآخر وجدت دراسات أخرى علاقة إيجابية بين الإنفاق الاستهلاكي والنمو الاقتصادي، ومنها دراسة Garofaloو Romer، وتفسير ذلك عند استخدام النفقات الحكومية في شراء السلع والخدمات مما سيعمل كمحفز للطلب.

ثانيا. درجة الانفتاح التجاري يحسب الانفتاح التجاري المستعمل في النموذج بقسمه مجموع الصادرات والواردات على الناتج المحلي الإجمالي، وهذا خاصة في حالة الدول التي يقودها قطاع التصدير.

رابعا. مؤشر تطور القطاع المالي: في دراسة (2002) لBailiu استعمل الباحثون مقياس تطور القطاع المالي، وثم التعيين عليه بمؤشر حجم القروض، الموجهة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وتم التوصل إلى أن هناك علاقة إيجابية بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي[1] .

خامسا. التضخم: وفقا لبحث أجراهBarro في فترة 1960-1990 بشأن 100 بلد فإن الآثار المقدرة للتضخم على النمو الاقتصادي كانت سلبية إلى حد كبير. وخلص إلى أن زيادة متوسط التضخم بمقدار 10 نقاط في السنة أدت إلى انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد بنسبة 0,2-0,3 نقطة مئوية سنويا، ويرتبط التضخم والأداء الاقتصادي ارتباطا سلبيا لأن ارتفاع مستوى الأسعار يجعل الناس أقل قدرة

[1] زكرياء مسعودي، محددات النمو الإقتصادي في الجزائر باستخدام النموذجين FMOTSوECM، مرجع سبق ذكره، ص120-121.

شرائية، وبسبب هذا سوف يطلب المستهلكون بضائع أقل، لأنهم لا يستعطون سوى تحمل بضائع أقل بنفس المقدار من المال لديهم. وسيؤذي انخفاض الطلب على السلع إلى انخفاض عدد السلع المنتجة وسيؤذي إلى انخفاض مستوى الناتج المحلي الإجمالي. ولذلك فإن معدل التضخم العالي من المتوقع أن يؤذي إلى انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي

6. أسعار النفط: تلعب أسعار النفط دور مهما من خلال تمويل الإيرادات العامة للدولة، حيث يدفع ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة الإيرادات العامة مما يعطي دفعة قوية للاستثمارات العمومية، وهذا بدوره يزيد من النمو الاقتصادي.

7. مؤشر تطور القطاع المالي: لقياس تطور القطاع المالي، تم التعبير عليه بمؤشر حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وتوصل على أن هناك علاقة إيجابية بين تطور المالي والنمو الاقتصادي[1].

8. الناتج المحلي الإجماليGDP: يعرف الناتج المحلي الإجمالي GDPعلى انه إجمالي السلع والخدمات النهائية التي يقوم المجتمع بإنتاجها خلال سنة معينة كما يعرف على انه إجمالي قيمة السلع والخدمات المنتجة والمسوقة داخل حدود الدولة خلال فترة زمنية معينة، يعكس هذا المؤشر الحالة الاقتصادية للدولة فزيادة الإنتاج في أي دولة تعكس تحسن الوضع الاقتصادي للدولة وقدرة الاقتصاد على توفير المزيد من فرص العمل وبالتالي زيادة دخل الإفراد الذي ينعكس على زيادة استهلاكهم وكذلك مدخراتهم مما يؤدي الى زيادة الإنتاج مرة أخرى والعكس صحيح. وفقا لذلك فان ناتج المحلي الإجمالي يعكس كفاءة الدولة في استخدام مواردها من دون الاستعانة بالموارد الخارجية وبالتالي يعكس حجم الاقتصاد في منطقة ما. وقد لعب هذا المؤشر ولمدة زمنية طويلة دور أساسي في تصنيف فقر وغنى الدول، ويعتبر من المؤشرات المهمة والأكثر شمولا للنشاط الاقتصادي الإجمالي حيث يشمل جميع قطاعات الاقتصاد.

ولعل من بين استخدامات الناتج المحلي الإجمالي:

- يعكس مؤشر الناتج المحلي إجمالي الأنشطة الاقتصادية التي عمل المجتمع على إنتاجها خلال فترة زمنية معينة غالبا سنة.
- كما يستخدم في التحليلات الاقتصادية التي يقوم بها الاقتصاديون لمعرفة أداء الاقتصاد في الدولة والتنبؤ بالوضع المستقبلي من حيث معدل النمو او الانكماش المتوقع على المدى القصير.

[1] زكرياء مسعودي، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام النموذجين ECMو FMOTS مرجع سبق ذكره ، ص 120-121.

- من جانب أخر يستخدم للمقارنة بين الأداء الاقتصادي للدول.
- يعتبر احتساب الناتج المحلي الإجمالي مهما لأنه ببساطة يوفر معلومات عن مدى سلامة أو ضعف الاقتصاد في أي دولة حيث تدل زيادة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي على إن اقتصاد الدولة قوي وله القدرة على التوسع وتوفير المزيد من فرص العمل مما يعني تراجع مستويات البطالة وزيادة فرص العمل[1].

المبحث الثالث: العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي وآليات التفعيل

يهدف الشمول المالي إلى ضمان حصول جميع فئات المجتمع على الخدمات المالية خصوصا فئات المجتمع المهمشة ذات الدخل المنخفض والمحدود، ويؤذي اشتراك الناس في القطاع المالي الرسمي إلى تحسين معيشتهم، ويساهم أيضا في سلامة الأنظمة المالية، فالأزمات المالية العالمية ألقت الضوء على هشاشة الأنظمة المالية وأهمية ربط بين الشمول المالي والاستقرار المالي.

المطلب الأول: التكنولوجيا المالية

تلعب شركات التكنولوجيا المالية كبديل مستحدث لدعم الشمول المالي المستدام للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة و تلبية الاحتياجات المالية الأساسية و بالتالي تعزيز درجة الشمول المالي في مختلف التعاملات المالية و المصرفية . برزت التكنولوجيا المالية بواردها أعقاب الأزمة المالية 2008 التي تعتبر منعرجا حسما في مجال الخدمات المصرفية

أما بالنسبة لعلاقة التكنولوجيا المالية بتحقيق أهداف التنمية المستدانة و تعزيز الشمول المالي :

توفر شركات التكنولوجيا المالية مجموعة من الفرص انطلاقا من خدماتها المالية الرقمية التي تهدف إلى تحقيق التمكين المالي الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و المرتبط بأهداف التنمية المستدانة ، و التي من شانها ان تعمل على الحد من المعوقات المالية المصرفية انطلاقا من تعزيز الوصول و استخدام الخدمات المالية المصرفية عن

[1] ليندة بخوش، اثرتطورالنظام المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية و قياسية للفترة1990-2020، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و مؤسسات مالية، جامعة باتنة1، الجزائر، 2022، ص79

طريق خدمات مالية رقمية تعد الأسهل و الأرخص و الأسرع في تعملها فيما يلي يمكن توفرها شركات التكنولوجيا المالية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المرتبطة بالشمول المالي الرقمي سواء أفراد أو مؤسسات[1]:

- **القضاء على الفقر**: بالرغم أن هناك ما يزيد عن ملياري شخص يتعاملون بالبنوك حول العالم إلا انه و بفضل الخدمات المالية الرقمية تمكن العديد من المشاركة في الاقتصاد الرقمي للمرة الأولى و اثبت الوصول إلى الخدمات المالية المصرفية بأنه خطوة هامة للقضاء على الفقر.
- **المساواة بين الجنسين** :تمكن الخدمات المالية الرقمية النساء من كسب الموارد و الأصول و بشكل تعزيز القدرة المالية للنساء عملا أساسيا في تحقيق المساواة بين الجنسين و دفع النمو الاقتصادي
- **طاقة نظيفة و بأسعار معقولة** :تساهم انظمة الدفع الرقمية في تقليل التكاليف التشغيلية و بالتالي امكانية توسيع الوصول الى الطاقة و زيادة الاستثمار في هذا القطاع
- **العمل الائق و نمو الاقتصاد**: تتيح الخدمات المالية الرقمية للمشاريع الصغيرة و المتوسطة الحجم تخفيض تكلفة التعامل و زيادة الحصول على التمويل ، كما تقد الشركات لعملائها قنوات رقمية مباشرة لسحب المدفوعات التجارية.
- **الصناعة و الابتكار**:وفقا لدراسة البنك العالمي فان أغلبية المؤسسات تعتبر أن محدودية حصولها على الخدمات المالية تمثل عائق أساسيا حو النمو ، بالتالي توفير الائتمان من شانه أن يساعد على زيادة عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مما يتيح زيادة فرص العمل و الاستثمار.

المطلب الثاني:العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي

الشمول المالي هو أداء مهمة وفعالة لدعم النمو الاقتصادي. وهذا ما تدعمه نتائج عدد الدراسات التجريبية التي اهتمت باختيار العلاقة القائمة بين مؤشرات الشمول المالي والنمو، الأمر الذي جعل منه هدف استراتيجي تسعى جميع الدول إلى تحقيقه من أجل الحد من الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي فيها. فتعميم الخدمات المالية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية يساعد على رفع النمو الاقتصادي في هذه الدول بمقدار 1%، وهذا ماتأكده دراسة كل من Bihuttacharya and wolde 2010 التي شملت دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان كما زيادة الشمول المالي للمؤسسات المنتهية الصغر والصغيرة

[1] ايمن بوزانة، وفاء حمدوش، شركات التكنولوجيا المالية كبديل لدعم الشمول المالي المستدام للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع الاشارة الى حالة الجزائر، حوليات جامعة بشارفي العلوم الاقتصادية، المجلد7،العدد3، جامعة باجي مختار ،عنابة ، الجزائر ،2020،ص102-

والمتوسطة من شأنه أن يسهم في رفع معدلات التوظيف ب3.5% وفق ماتوصلت إليه دراسة Ayyagari وآخرون 2016.

كما أن الإيرادات الضريبية تكون مرتفعة في الدول التي تسجل مستويات أعلى من الشمول المالي وفعالية السياسة المالية أفضل، وكذلك تحسين فعالية السياسة النقدية واستقرار الأسعار، وهذا كله من شأنه تحسين دخل العائلات الفقيرة ورفع مستوى الرفاهية ودعم النمو الاقتصادي على المستوى الكلي فقد طور كل من chakaravarty 8pal (2013) مؤشر القياس الشمول المالي، حيث توصل إلى أن الشمول المالي يساهم في التنمية الاقتصادية في هند بصفة فعالة.

كما أن الشمول المالي يساعد الحكومات على إيصال المدفوعات الرعاية الاجتماعية وغيرها من إعانات مباشرة للمستفيدين خاصة في ظروف الاستثنائية مثل ما حدث في أزمة الكوفيد 19 وهذا مايساعد في تقليص مستوى الفقر ودعم النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل كما أن الشمول المالي الرقمي يساعد على إدارة المخاطر المالية من خلال إيجاد مصادر تمويل جديدة أوقات الأزمات [الإستدانة] حيث توصل الدراسات التجريبية أن الأسر المشمولة ماليا بطريقة رقمية عن طريق الهواتف لم تقلص من نفقاتها خلال أوقات الأزمات بينما الأسر الغير مشمولة ماليا قامت بتخفيض نفقات مشترياتها مابين(7%و10%) كما أظهرت هذه الدراسات أن الشمول المالي الرقمي في كينا يسمح بتحسين إمكاناتكسب الدخل وبالتالي الحد من الفقر فقد ساعد على زيادة الادخار العائلي بحوالي الخمس، وسمح ل185 ألف امرأة من ترك العمل في الحقول والزراعة والاتجاه إلى تأسيس مشاريعهن التجارية وبالتالي تقليص الفقر المدقع بنحو 22% في كينا . وهذا ما يفسر تحديد الشمول المالي كعامل رئيسي في تحقيق سعة من أهداف التنمية المستدانة السبعة عشر[1].

اجمع اغلب الباحثين والمنظمات العالمية على غرار صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة الأمم المتحدة، مجموعة العشرين، على اعتبار ان الشمول المالي مفتاحا للتنمية المستدانة والنمو الاقتصادي، من خلاله يتم القضاء على الجوع وخلق الثروة وفرص العمل، وتقليص فوارق الدخل وتخفيض معدلات الفقر.

فالبنك الدولي وضع تحديا عالميا يتمثل في الوصول الى الخدمات المالية الشاملة لجذب المواطنين الذين لا يمتلكون الحسابات المصرفية دون اي وصول مالي رسمي بحلول عام 2020، الهدف من تلك الخدمات المالية هو التأكد من ان كل شخص بالغ يمتلك حسابا يمكن بواسطته تنفيذ المعاملات المالية الاساسية كقاعدة صلبة لإدارة

[1] ناصر صلاح الدين العربي، دراسة أثر الشمول المالي على النمو الإقتصادي في دول المغرب العربي[الجزائر، تونس، المغرب]، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد7 العدد01، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان-الجزائر، 2022، ص29.

حياتهم المالية، كما تعهد البنك الدولي للإنشاء والتعمير، البنك الإفريقي للتنمية، وقادة المجموعة العشرين بالتزامات مختلفة لجذب المزيد من الأشخاص الى التمويل السائد والحصول على فرس الاستثمار، وكذا الحد من عدم المساواة، فالابتعاد او الإقصاء المالي يساهم في تضيع فرصة النمو الاقتصادي، كما يؤخر النمو الاقتصادي ويزيد من معدلات الفقر. فلا يمكن القضاء على الفقر تماما عندما تعيش ة تعمل نسبة اكبر من السكان بشكل مستمر في بيئة مالية غير رسمية لا تضمن الوصول الى ادوات مالية ارخص وكافية تساعدهم على بناء الثروة والأمن المالي المستدام لأنفسهم ولأسرهم [1].

المطلب الثاني: تحديات التي تعيق توسع الشمول المالي واليات توسيعه

الفرع الأول: التحديات التي يواجهها الشمول المالي: وهي متعددة نذكر منها:

- **عدم تطور البنية التحتية للقطاعات المالية:** فرغم التحسن النسبي في مستويات البنية التحتية للقطاعات المالية لتسهيل نفاذ المنتجات والخدمات المالية إلا أنها لا تزال بعيدة عن المستوى المطلوب فلا يزال الكثير منها يفتقر لوجود نظم كفاءة للاستعلام الائتماني والرهانات والإقراض المضمون وضمان حقوق الدائنين.
- **ضعف مستويات التنافسية بين المؤسسات المالية والمصرفية:** ارتفاع نسب التركز الائتماني سواء على صعيد الائتمان المقدم للأفراد والشركات[2].
- **غياب تصنيف مالي وقانوني محدد لمؤسسات التمويل متناهي الصغر:** مما يصعب من إمكانية وضع إطار رقابي وإشرافي على تنظيم التمويل الأصغر سواء من قبل البنك المركزي أو من جهة مالية إشرافية مستقلة، أدت هذه العقوبات إلى تقليل الشفافية في نشاط قطاع التمويل الأصغر وقلص من دوره في تعبئة الموارد المالية للقيام بعمليات مختلفة مثل الاستقطاب الودائع أو الافتراض.
- **بطأ تطور المؤسسات المالية غير المصرفية:** يوجه مؤسسات الادخار التعاقدي وصناديق الاستثمار بالإضافة إلى محدودية أدوات أسواق الدين المحلية وكذلك يوجه أسواق السندات والصكوك مما يؤذي إلى تزايد الاعتماد على الائتمان المعرفي والذي يوفر مواد قصيرة الأجل لا تكون ملائمة لسد

[1] د. بن منصور نجيم، اثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في دول شمال افريقيا دراسة قياسية تحليلية للفترة2004-2019، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد18، العدد28، 2022ص263

[2] مريم كردوسي، تحديات الشمول المالي في البنوك الجزائرية وآليات المواجهة، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد06، العدد01، جامعة08ماي1945قالمة، الجزائر، 2022، ص313.

- الاحتياجات التمويلية المتوسطة وطويلة الأجل للأفراد والشركات[1].
- ان من تداعيات الأزمة المالية العالمية انخفاض السيولة وبالتالي صعوبة حصول المؤسسات على قروض بنكية لتمويل استثماراتها في الجزائر
- ارتفاع في فاتورة الواردات يرجع الى زيادة مستويات التضخم في السواق العالمية التي كانت من مظاهرها ارتفاع في أسعار المواد الزراعية ب4. 1%. . . الخ
- تراجع الدينار الجزائري امام اليورو والدولار وكذا انخفاض مداخيل الصادرات فان الميزانية العمومية لا تستطيع دفع فاتورة الواردات مما يؤدي الى استنزاف الموارد سيما على التوازنات المالية وعلى السياسة المالية المنتهجة
- معدل النمو في 2009 قدر ب2. 2%و هو مستوى غير كاف لامتصاص البطالة وتنفيذ البرامج المسطرة لهذا واجهت المشاريع الجزائرية صعوبات

رغم بعض الصعوبات التي تم ذكرها إلى أن الاقتصاد الجزائري لم يتأثر بطريقة مباشرة بل بطريقة غير مباشرة مما وجب اتخاذ قرارات والتي تعتبر أحد إفرازات الشمول المالي نذكر منها:

1. مصادر اقامة اقتصاد جزائري قوي من خلال تشجيع الصادرات خارج المحروقات وتنويع مصادر الدخل بحيث يعتمد على القطاع لفلاحي والسياحي والخدمات
2. تشجيع إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة
3. ضرورة توفير المعلومات المالية من طرف البنك المركزي وانتهاج أسلوب الشفافية لاجتناب المضاربة
4. ضرورية تأهيل الاقتصاد الجزائري عن طريق التعاون العربي خاصة في مجال الاستثمار[2]

الفرع الثاني: آليات توسيع قاعدة انتشار الشمول المالي

ان توسيع قاعدة الشمول المالي في الدول ترتكز على أساسين اثنين هما:

اولا: توسيع وصول الأفراد إلى الخدمات المالية.

ثانيا: تعزيز وزيادة استخدام الأفراد حساباتهم المالية والخدمات والمنتجات المرتبطة بها.

[1] فضيل البشير ضيف، واقع تحديات الشمول المالي في الجزائر، مجلة ادارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد06، العدد01، جامعة الجلفة (الجزائر)، 2020/06/29، ص482.

[2] د. بوطلاعةمحمد، ساعد بخوش حسينة، بوقرة كريمة، واقع الشمول المالي و تحدياتها الاردن و جزائر نموذجا، مجلة اقتصاد المال و الاعمال، المجلد4، العدد2، مركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، 2020، ص153

وقد قدمت العديد من المؤسسات الدولية والإقليمية عددا من المبادرات والمقترحات التي قد تساهم في زيادة مستويات انتشار الشمول المالي وأهمها:

- إجراء التحويلات والمساعدات الحكومية من خلال الحسابات الرسمية.
- تحويل المدفوعات النقدية إلى مدفوعات من خلال حساب.
- حصر تحويلات العاملين في القنوات الرسمية فقط.
- وضع السياسات والبرامج القادرة على نقل المدخرات الى النظام المالي الرسمي.
- استمرار تطوير المنتجات المصرفية والمالية المبتكرة.
- تحسين وصول المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر للتمويل.
- زيادة برامج التوعية والتثقيف المالي، إبراز دور النظام المصرفي الإسلامي.

8-تبني المؤسسات التنظيمية والرقابية سياسات تعزيز الشمول المالي ووضع منهجية موحدة [1].

المطلب الرابع: آليات تعزيز الشمول المالي

الفرع الأول: دعم البنية التحتية المالية

إذ تعتبر هذه الأخيرة ضرورية لتلبية متطلبات الشمول المالي، ومن بين أهم الركائز الأساسية لتحقيق بيئة ملائمة وقوية له وينبغي تحديد أولويات تجهيز هذه البينة وتتضمن مايلي:

- بيئة تشريعة ملائمة تتضمن كافة التعليمات واللوائح التي تعزز الشمول المالي
- الانتشار الجغرافي لشبكة فروع مقدمي الخدمات المالية، بمختلف أنواعها من فروع البنك، خدمات الهاتف البنكي، نقاط البيع، الصرافات الآلية، خدمات التأمين وغيرها
- تطوير وسائل ونظم الدفع والتسوية، وهذا لتسيير تنفيذ العمليات والخدمات المالية.
- الاستفادة من تطورات تكنولوجيا الاتصال والصرفية الإلكترونية في تقديم الخدمات المالية
- توفير قواعد بيانات شاملة، خاصة بيانات الائتمانية للأفراد والمؤسسات المصغرة.

الفرع الثاني: الحماية المالية للمستهلك:

[1]، محمد بوطلالة، مرجع سبق ذكره، ص147

وهذا من خلال حصول الزبون على معاملة عادية وشفافة وتسهيل وتسير الحصول على الخدمات المالية بأقل تكاليف وبجودة عالية. تزويدها بالمعلومات الكافة والضرورية وخدمات الاستشارية المالية. وكذا ضرورة التثقيف المالي خاصة للفئات المهمشة[1].

الفرع الثالث: تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة المجتمع:

لتسير حصول على خدمات المالية والوصول إليها وتقديمها للأفراد والفئات الهشة والمؤسسات والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتلبية، وتلبية متطلباتها وإشراكها في النظام المالي، وهنا نشير إلى دور الجهات الإشرافية في تحقيق هذه الركيزة وتطوير الخدمات والمنتجات المالية ومن خلال تحقيق متطلبات التمويل وتخفيض العمولات والرسوم على خدمات المقدمة وتعزيز المنافسة. مع مراعاة احتياجات العملاء ومتطلباتهم عند تصميم الخدمات المالية من خلال توفير المزيد من الخيارات للعملاء بما يضمن جودة الخدمات المقدمة

-تخفيض التكاليف المتمثلة في الرسوم والعملاء غير المبرر المفروضة على عملاء وكذا الخدمات المالية غير المناسبة التي تقدم مقابل دفع عمولات[2]

الفرع الرابع: التثقيف المالي:

ويكون من خلال إعداد إستراتيجية وطنية لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي والعمل على تقييم وقياس مدى نجاحه مع التأكد من اشتراك الجهات الحكومية والقطاع الخاص والأطراف ذات العلاقة بالتثقيف المالي

ويهدف التثقيف المالي إلى إيجاد نظام تعليم مالي متكامل والوصول إلى مجتمع مثقف ماليا يعمل على تعزيز وتطوير مستويات الوعي لدى كافة شرائح المجتمع، كما يساعد المواطنين على اتخاذ قرارات استثمارية سليمة ومدروسة فيما يتعلق بتعاملاتهم المالية المختلفة بأدنى درجة المخاطر[3].

يتعين على كل دولة الاهتمام بموضوع التثقيف المالي والتوعية المالية من خلال إعداد إستراتيجية وطنية موجهة لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي، وتطوير هذه الإستراتيجية من قبل عدة جهات حكومية الى جانب القطاع الخاص، والإطراف ذات العلاقة، وذلك لتعزيز الوعي والمعرفة المالية لدى المواطنين، خاصة الفئات المستهدفة التي تحتاج الى ذلك مثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والشباب والنساء

[1] عزاوي أسامة، رفاع توفيق، تعزيز الشمول المالي كآلية في تحقيق الاستقرار المالي دراسة حالة دول العالم العربي، مجلة العلوم التجارية والتسيير، المجلد17، العدد01، جامعة الجزائر 3(الجزائر)، 2021، ص111-112.

[2] وليد قسوم ميساوي،اثر ترقية الاستثمارعلى النمو الاقتصاديفي الجزائر منذ191؛مذكرة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية،تخصص اقتصاد تطبيقي،جامعة محمد خيضر ابسكرة ،الجزائر،32،2018ص

[3] أحمد خروبي لقواس، الشمول المالي كآلية لتحقيق الاستقرار المالي-تجربة المملكة العربية السعودية، مجلة بحوث الاقتصادية والمناجمنت، المجلد04، العدد01، جامعة حسيبة بن بوعلي(الشلف)، 2023/01/26، ص244-245.

كما ينبغي تحقيق التوازن بين المعلومات المتاحة لدى المستهلكين ومقدمي الخدمات المالية، بالأخص المستهلكين الجدد، حيث يتعين مراعاة قلة خياراتهم واستخدام الخدمات المالية لمساعدتهم على إدراك حقوقهم ومسؤولياتهم، وفي اغلب الأحيان يتم توفير برامج توعية للمستهلك من خلال حملات التوعية العامية التي تستهدف تمكين المستهلكين من اتخاذ قرارات مالية تلاءم احتياجاتهم. [1]

[1] عماد حميمد، نوحبوعروج، دور بنك الجزائر في تعزيز الشمول المالي دراسة مقارنة بين الجزائر و الدول العربيةخلال فترة2008-2007، علوم المالية و المحاسبية، تخصصمالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2019، ص24

خلاصة الفصل:

يعتبر الشمول المالي ضرورية حتمية للنهوض بالقطاع الاقتصادي، فالشمول المالي هو السبيل الوحيد لضمان الوصول إلى المنتجات والخدمات المناسبة لجميع قطاعات المجتمع، بما ما في ذلك الفئات الضعيفة ذات الدخل المنخفض وبأسعار معقولة وعادلة من قبل الجهات الفعالة.

كما يهدف إلى الحد من الفقر وكذلك تحقيق التنمية الاقتصادية، كما حاز الشمول المالي على اهتمام العديد من الدول لقدرته على معالجة العديد من المشكلات، فضلا عن مساهمته الكبيرة في تحقيق النمو الاقتصادي

تم التطرق إلى العلاقة التي تربط بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي من خلال تسهيل الوصول للخدمات المالية مما يؤدي إلى استقطاب أكثر للاستثمار في مشاريع مختلفة وبالتالي تحسين فرص النمو وتحقيق الاستقرار الاقتصاد.

الفصل الثاني:
الدراسات السابقة

تمهيد:

تعد الدراسات السابقة إحدى المصادر التي يلجا إليها الباحث العلمي من اجل الاستعانة و الحصول على مختلف البيانات و المعلومات المتعلقة بموضوع بحثه و بالتالي في فصلنا هذا سنذكر بعض الدراسات السابقة بمختلفها الأجنبية و العربية المتضمنة لبحثنا ثم الخروج منها بأوجه تشابه و اختلاف بينها و بين دراستنا

الفصل الثاني:دراسات سابقة

المبحث الأول:دراسات باللغة العربية

1-دراسة حلايلي نريمان2022تحت عنوان: اثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر،ثم استخدام نموذج أشعة الإنحذار الذاتي(VAR) وبيانات فصيلة تغطي المدة من الثلاثي لأخير لسنة 2007 إلى 2019 حيث ثم استخدام مؤشرين للشمول المالي(حجم الفروض المحلية،الودائع)لمتغير مستقلين والناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع يمثل النمو الاقتصادي ومن النتائج الدراسة المتوصل إليها هو وجود علاقة بين الشمول المالي وانمو الاقتصادي خلال معامل التحديد R^2-0.97 والتي يوضح أن المتغيرات المستقلة تفسير المتغير التابع الذي يتمثل في الناتج المحلي الإجمالي PIB بنسبة 97%[1]

2-دراسة نبد صفاء 2022تحت عنوان:تقدير تاثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر لفترة(2004-2019)

تهدف هذه الدراسة إلى تقدير تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 2014-2019 باستخدام نموذج الانحذار الخطي المتعدد ولتحقيق هذا الهدف استخدم النمو الاقتصادي ممثل بنصيب الفرد من الناتج المحل الإجمالي كمتغير تابع للنمو الاقتصادي ومتغيرات الشمول المال فقد تم بناءها بدمج أبعاد توافر الخدمة المصرفية،وأبعاد استخدام الخدمة المصرفية وذلك باستخدام طريقة المكونات الأساسية أظهرت نتائج الدراسة وجود

[1] جلايلي نريمان،أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر،مجلةبحوث الاقتصادو المناجمنت،المجلد4،العدد1،المركز الجامعي مغنية،الجزائر،2023ص80

علاقة إيجابية ذات دلالة معنوية إحصائيا بين مؤشرات الشمول المالي المستخدمة والنمو الاقتصادي في جزائر خلال فترة الدراسة.[1]

3-ناصر صلاح الدين غربي 2022تحت عنوان قياس الشمول المالي على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي(الجزائر،تونس،المغرب)خلال 2019-1990

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أو الشمول المالي على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي(الجزائر ،تونس،المغرب)خلال فترة 1990-2019 باستعمال نموذج ARDL وبالاعتماد على المتغيرات التالية مؤشر الوصول للخدمات المالية،الناتج الداخلي الخام(GDP) ومؤشر التطور المالي والشمول المالي،مؤشر إجمالي الاستثمار،توصلت هذه الدراسة إلى عدم وجود علاقة معنوية بيم مؤشر الشمول المالي والنمو الاقتصادي لا في المدى الطويل ولا القصير،ولا علاقة معنوية من التطور المالي والشمول المالي وذلك يدل على أن مستوى الشمول المحقق في دول العينة مزال لم يبلغ مستوى يمكنه من التأثير إيجابيا في النمو الاقتصادي.[2]

4-دراسة علي دحمان بطيوي نسرين (2022)تحت عنوان:قياس اثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة(2020-1997)

دراسة قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 1997-2020 باستخدام ARDL نموذج الإنحدار الذاتي الموزع ،ثم العمل بالمتغيرات الأتية الشمول المالي الانفتاح التجاري الناتج المحلي الإجمالي الممثل للنمو الاقتصادي والانفتاح التجاري،توصلت هذه الدراسة إلى في وجود علاقة عكسة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي مع الانفتاح التجاري إلا أن التضخم لم يكن له أي تأثير ووجود علاقة توازنية طويلة الأجل فضلا عن العلاقة القصيرة الأجل باستعمال نموذج تصحيح الخطأ ECM بين مؤشر الشمول المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر.[3]

---

[1] نبد صفاء،تقدير تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر لفترة(2004-2019)،دراسات اقتصادية،المجلد16،العدد02،جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر،2022،ص379

[2] ناصر صلاح الدين الغربي(الجزائر تونس المغرب)(1990-2019)،مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة،المجلد07،العدد01،جامعة ابي بكر بلقايد،تلمسان،2022

[3] عي دحمان،بطوي نسرين،قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة (1997-2020) ورقة بحث مقدمة للملتقى العلمي الدولي الاول الإفتراضي(الشمول المالي واستقرار الاقتصادي الكلي)،جامعة أبو بكر بلقايد،تلمسان،كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير،يومي 28و29 ماي 2022،ص1

5-دراسة محمد حداد 2022تحت عنوان:التحول الرقمي ،الشمول المالي و النمو الاقتصادي في الجزائرللفترة1990 -2020)

هدف هذا البحث إلى الدراسة العلاقة بين التحول الرقمي والشمول المالي(كمتغيرين مستقلين)والنمو الاقتصادي (كمتغير تابع)في الجزائر الفترة 1990-2020،انطلاقا من مفاهيم عامة حول الشمول المالي والتحول الرقمي وعلاقتهما بالنمو الاقتصادي واستخلاص تلك العلاقات على شكل نماذج اقتصادية بغرض قياسها ومحاولة إسقاطها على الواقع الجزائري،استخلصت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بنت التحول الرقمي والشمول المالي متمثلة في إجمالي الودائع والنمو الاقتصادي[1]

6-دراسة الطيب عبد اللاوي مخزومي لطفي وعقبة عبد اللاوي (2020)تحت عنوان :اثر الحكومة و الانفتاح الاقتصادي على التنمية الاقتصادية و توسيع الصادرات في الدول العربية

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الحكومة والانفتاح الاقتصادي على التنمية الاقتصادية وتنويع هيكل الصادرات لمجموعة من الدول العربية(الجزائر،تونس،المغرب،مصر،لبنان،المملكة العربية السعودية،الإمارات العربية المتحدة والبحرين)خلال فترة 1995-2018 سيتم قياس كل من أثر نزاهة الحكومة والانفتاح التجاري وحرية الاستثمار في التقرير النمو الاقتصادي وتنويع هيكل الصادرات،وقد خرجت هذه الدراسة بوجود أثر ايجابي للحكومة على النمو الاقتصادي،كما أن لحرية الاستثمار أثر في زيادة تنويع الصادرات في البلدان محل الدراسة.[2]

7-دراسة فضيلة ملواح وعلى مكيد (2020)تحت عنوان : محددات النمو الاقتصادي في الجزائر

دراسة حول موضوع محددات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018) وذلك لتحليل العلاقة التي تربط بعض المتغيرات الاقتصادية للنمو الاقتصادي ،ثم استخدام نموذج ARDLنموذج الانحدار الذاتي الموزع،وصلت هذه الدراسة إلى أن كل من والانفتاح التجاري من أهم المتغيرات المؤثرة على النمو الاقتصادي المعبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي(GDP) في الجزائر خلال فترة الدراسة[3]

[1] محمد حداد،التحول الرقمي ،الشمول المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة(1990-2020)،مجلة الميادين الاقتصادية ،المجلد 05 العدد01،جامعة الجزائر ،2022،ص183

[2] طيب لطفي،عبد اللاوي مخزومي،عقبة عبد اللاوي،أثر الحكومة والانفتاح الاقتصادي على التنمية الاقتصادية وتنويع الصادرات في الدول العربية،مجلد معهد العلوم الاقتصادية،المجلد23 ،العدد 02،جامعة الوادي،الجزائر،2020،ص1331

[3] فضيلة ملواح،علي مكيد ،محددات النمو الاقتصادي نفي الجزائر،مرجعسبق ذكره ،ص126

8-دراسة دردور أسماء(2020)،تحت عنوان:قياس اثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة (1980-2017)[1]

هدفت الدراسة إلى قياس والشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر،خلال فترة 1980-2017 باستعمال نموذجARDL باستخدام مؤشرات الشمول المالي التالية(القروض،الودائع،عدد الفروع البنكية)ومؤشر الناتج الإجمالي كمتغير تابع ممثل للنمو الاقتصادي،وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الشمول المالي والنمو الاقتصادي مع وجود علاقة إيجابية بين الفروع البنكية والقروض من جهة والنمو الاقتصادي من جهة أخرى ووجود تأثير سلبي للودائع على الناتج المحلي.

9-دراسة محمد طرشي،عبو عمر (2019)،بعنوان:متطلبات الشمول المالي في الجزائر ،مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الاعمال

يهدف هذا البحث إلى دراسة متطلبات تقرير الشمول المالي في الجزائر حيث قام الباحثين في هذه الدراسة بتحليل المؤشرات الأساسية للشمول المالي في الجزائر (الكثافة المصرفية،حسابات المصرفية في المؤسسات مالية مصرفة،الادخار،الاقتراض) في ظل الإصلاحات وتطورات المالية والمصرفية التي يشهدها القطاع المالي،وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن كل مؤشرات الشمول المالي تكشف عن ضعف نقود الأفراد إلى خدمات المالية التي يقدمها القطاع الرسمي في الجزائر،مما يتوجه ضرورة الاعتماد على إستراتيجية وطنية هدفها تطوير بنية تحتية المالية ونشر الثقافة المالية على نطاق الواسع.[2]

10-دراسة بن قيدة مروان وبوعافية رشيد(2018)،بعنوان واقع و أفاق تقرير الشمول المالي في الدول العربية:

هدفت هذه الدراسة إلى البحث عن واقع وأفاق تقرير الشمول المالي في الدول العربية إلى تحليل واقع الشمول المالي في البلدان العربية ،وتطرق لأهم المعوقات وللأسباب التي تحول دون تعميم الخدمات المالية في المنطقة العربية وإبراز

[1] دردور اسماء،قياس اثرالشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائرخلال الفترة (1980-2017)مجلة الاستراتيجية و التنمية،المجلد 10 العدد04،جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي،الجزائر،2020

[2] محمد طرشي،عبو عمر،متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر،مجلة القيمة المضافة لإقتصاديات الاعمال،مجلد01،العدد01،جامعة حسيبة بن بوعلي،شلف ،2019،ص118

أهم التجارب العربية التي نجحت في تجسيد الشمول المالي،بالإضافة إلى البلدان التي وضعت استراتيجيات وبرامج مستقبلية لتعزيز الشمول المالي في المستقبل،إبراز أهم التجارب العربية التي نجحت في تجسيد الشمول المالي.[1]

دراسة دليلة طالب (2016)،بعنوان:اثر الانفتاح التجاري دراسة حالة الجزائر (1980-2013)

بحثت هذه الدراسة في مدى تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2013 قام الباحث بقياس تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر استخدام ثلاثة مؤشرات تعبر عن الانفتاح التجاري وهي الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي،مؤشر مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي،ومؤشر واحد للنمو الاقتصادي متمثل في معدل الدخل الفردي بالأسعار الحقيقة اعتمد التحليل في هذه الدراسة على طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا بينت نتائج هذه الدراسة كالتالي وجود علاقة طويلة المدى بين المعدل الدخل الفردي الحقيقي وتحرير التجارة والنتائج الظاهرة أبرزت أن مؤشرات الانفتاح التجاري كان لها أثر سلبي ومعنوي على النمو والاقتصادي في الجزائر وبالتالي تسن أن الانفتاح التجاري لا يعزر النمو الاقتصادي في الجزائر.

الإجمالي مما يتوجب على ضرورة توعية المجتمع بأهمية الاستثمار في المشاريع والتي لها دعم للنمو الاقتصادي في الجزائر.[2]

المبحث الثاني:دراسات باللغة العربية الأجنبية

1-دراسة simo neaim(2018) : th impact of financial inclusion on income inequality and poverty financial stability and inflationmo

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر الشمول المالي على عدم المساواة في الدخل والفقر والاستقرار المال والتضخم،خلال فترة 2002-2015 تمت الدراسة على ثمانية بلدان من الشرق الأوسط والشمال إفريقيا،بالاعتماد على المربعات الصغرى المعممة(GLS) والأسلوب المعمم (GMM) أستخدم في هذه الدراسة المؤشرات التالية:الدخل،التضخم،التكامل المالي،الاستقرار المالي،كانت نتيجة الدراسة كالتالي أن الشمول المالي

[1] بن قيدة مروان،بوعافية رشيد،واقع وأفاق تقرير الشمول المالي في الدول العربية مقال مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية،العدد 2،2019

[22] دليلة طالب ،أثر الانفتاح التجاري دراسة حالة الجزائر(1980-2013)،مجلة الأردنية للعلوم الاقتصادي المجلد03،العدد02،2016

ليس له أي تأثير على الفقر والتكامل المالي هو أحد العوامل المساهمة في عدم الاستقرار المالي والشمول المالي له تأثير إيجابي على الاستقرار المالي.[1]

2-دراسة marius gavrilelea,yilmaz bayar(2018)financial inclusion and economic grouth

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي بالوصول غلى المؤسسات المالية والأسواق المالية خلال فترة 1996-2014 في وسط وشرق أوروبا ثم استخدام اختبار السببية، وصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من الوصول إلى الأسواق المالية إلى النمو الاقتصادي.[2]

3-دراسة lisa chauvet(2017)financial coverage and concentration of the bank on the performance of the company

بحتث هذه الدراسة على الشمول المالي وتركيز البنوك على أداء الشركات في البلدان النامية والناشئة خلال فترة 2004-2006 باستخدام عينة من 55596 شركة في 79 دولة،استخدم في البحث نموذج الإنحدار الخطي المتعدد استقدمت في هذه الدراسة مجموعة مؤشرات الإئتمان،الاستهلاك،الدخل،الإنتاج ،الناتج المحلي الاجمالي توصلت هذه الدراسة غلى أن الشمول المالي له تأثير إيجابي على أداء الشركات أي كلما انخفض تركيز البنك كلما زاد التأثير الإيجابي بين الشمول المالي والبنك،وتكون هناك مناقشة بين البنوك على أداء الشركة عندما تكون عندما تكون محفظة.[3]

4-دراسة mounir belloumi(2008)the relation ship betrveentrade

بحثت هذه الدراسة عن العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة والعمل ورأس المال للمستثمر في تونس لفترة 1970-2003 اعتمدت هذه الدراسة على أسلوب نماذج الإنحدار

[1]Simo neaim the impact of financial inclusion on income inequality and poverty financial stability and inflation economics university of Beirut,2018

[2]Marius gavrilelea,yilmaz bayar,financial inclusion and economic grouth,evidence from transition econoics of europeanunion,Romania,2018

[3]Lisa chauvet,financial coverage and concentration of the bank on the performance of the company,article,2017

الذاتي(ARDL) ذات الفجوات الزمنية المبطئة الموزعة،أظهرت النتائج وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المحددة في نموذج يكون فيه الاستثمار الأجنبي المباشر هو المتغير التابع ،كما أنه تبين أن الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي يحددان الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس على المدى الطويل وأن رأس المال المحلي هو المحفز للنمو الاقتصادي في تونس.[1]

المبحث الثالث : التعقيب

أولا. أوجه التشابه:

يمكن انجاز أهم نقاط التشابه بين دراستنا و ما تطرقنا إليه الدراسات السابقة فيما يلي:

- أغلبية الدراسات تسعى لتقديم مفهوم الشمول المالي باعتباره مفهوما حديثا
- تدرس أهمية الشمول المالي
- اثر الشمول المالي و انعكاساته على النمو الاقتصادي
- تدرس معوقات الشمول المالي في بعض الدول محل الدراسة
- اغلب الدراسات تستعمل المنهج الوصفي التحليلي

ثانيا.أوجه الاختلاف:

- الدراسات تختلف في البعد الزمني و المكاني و حتى عينات الدراسات و بالتالي المعطيات و النتائج و الاستنتاجات تختلف من دراسة إلى أخرى
- تختلف الدراسات في المؤشرات المستعملة لقياس الشمول المالي
- اختلاف نماذج الاختبار
- كل دراسة تسعى لتوضيح دور و مساهمة تعزيز الشمول المالي في دعم الكبير لنمو الاقتصادي

[1]Mounir belloumi,the relation ship betrveentrade,FDI and economic growth in tunisia, المجلة الدولية للنظم الاقتصادية المجلد38،العدد 02،2008

ما يميز الدراسة الحالية :

من خلال اطلاعنا على الدراسات السابقة التي تطرقت إلى تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي ولكن بينا في دراستنا أكثر تأثير متغيرات الشمول المالي 'الودائع و القروض" بشكل كبير على النمو الاقتصادي و استنتجنا انه أصبح الشمول المالي احد متطلبات التنمية الاقتصادية في السنوات الأخيرة لذلك يجب على المجتمع الجزائري إعطائه أهمية أكثر

خاتمة الفصل:

من خلال ما تطرقنا له فهذا الفصل بتحدثنا عن الجهاز المصرفي الجزائري و دراستنا القياسية لأثر الشمول المالي و التضخمinf و الانفتاح التجاريtop على النمو الاقتصاديfi تبين مدى مساهمة القطاع المصرفي في تعزيز درجة الشمول المالي و على كل المتغيرات المستقلة عن النمو الاقتصادي بإمكانها التأثير سلبا و كذلك إيجابا عليه كما ان الشمول المالي يعد محركا هاما للنمو الاقتصادي بوجود علاقة بينية بين مؤشرات الشمول المالي و النمو الاقتصادي ،و يمكن للشمول المالي من تحقيق النمو الاقتصادي من خلال زيادة فرص الخدمات المالية

الفصل الثالث:

أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي بالجزائر

دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1997-2020

تمهيد:

اكتسحت الساحة الدولية على أعقاب أزمة 2008 مفهومين حديثين و هما الشمول المالي و الاستقرار المصرفي الذين أضحيا مطلب العديد من السياسات و هدف الكثير من الاستراتيجيات لأهميتها على الصعيد المالي و الاقتصادي ،و يعد الشمول المالي محركا هاما للنمو الاقتصادي و زيادة فرص حصول المؤسسات و الأسر على مختلف الخدمات المصرفية و لتحقيق ذلك تم العمل لإبراز دور و تأثير الشمول المالي على الاستقرار المصرفي و النمو لاقتصادي في الجزائر مع قدرة المؤسسات المالية عامة و المصارف الخاصة في تلبية حاجيات الإفراد و بطرق كافة و من هذا تم إتباع منهج الوصف و التحليل و سيتم دراسة في هذا الجزء قياس الشمول المالي في الناتج المحلي GDPفي الجزائر و ذلك باستخدام متغيرين **القروض** و **الودائع** الممنوحة كمؤشرين رئيسين للشمول المالي ، و ذلك باعتماد على نموذج ARDL حيث سنتطرق في هذا الفصل على :

- **المبحث الأول**: قطاع المصرفي الجزائري
- **المبحث الثاني**: مؤشرات الشمول المالي و النمو الاقتصادي
- **المبحث الثالث**: دراسة قياسية

المبحث الاول: قطاع المصرفي الجزائري

يهدف أصبح القطاع المصرفي في أي بلد إلى خلق أنظمة مالية ومصرفية تنافسية من اجل تعزيز وتيرة النمو الاقتصادي فيما يلي سيتم توضيح مفهوم وأهداف القطاع المصرفي الجزائري وهيكله التنظيمي.

المطلب الأول: مراحل تطور القطاع المصرفي الجزائري

بلغ عدد المصارف العامة في الجزائر 29 مصرفا، شملت 6 مصارف حكومية و 14 مصرفا خاصا و 1بنك ادخار و 3مؤسسات مالية و 5شركات للتأجير المالي و هذه الأخيرة تتوزع بين المصارف محلية و عربية و أجنبية حيث تقوم بجميع انواع الخدمات المصرفية و هي جمع الودائع و توزيع القروض المباشرة او عن طريق شراء الأوراق المالية للشركات، وتوفير ادارة وسائل الدفع للعملاء، و من حيث هيكل القطاع المصرفي تبقى البنوك العامة تهيمن النظام المصرفي الوطني و هذا بفضل حجم شبكاتها ووكلات المنتشرة وطنيا.

فينهايةديسمبر2012 كانت شبكة المصارف العمومية متكونة من1091وكالة،والمصارف الخاصة301فرعا، في حين إن عدد من وكالات المؤسسات المالية بلغ 86 مع ملاحظة ان البنك الخاصة تمركزت في الشمال والبنوك العمومية توزعت عبر الوطن [1]

الفرع الأول:مرحلة الانطلاق(1962-1966)

تمثلت في استرجاع السيادة الوطنية بإنشاء بنك الإصدار النقدي و هو البنك المركزي الجزائري، و عملة وطنية و هي الدينار الجزائري، كما ان التوجهات الأساسية كانت تتعلق بالسياسة المصرفية، و عليه كان لابد من خلق مؤسسات للودائع و القروض، من شانها ان تتوفر و تضمن للمؤسسات الاشتراكية الزراعية و الصناعية سهولة الحصول على الأموال دون ان يشكل ذلك عائقا على ملائمتها في السيولة المالية .

كما تم خلق المؤسسات المصرفية هو ما تحقق من خلال إنشاء البنك المركزي الجزائري، كبنك الإصدار، وصندوقين يلعبان دور الوساطة المالية هما الصندوق الوطني للتنمية والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.

[1] صالحي صبرينة، منصوري عبد الله، دراسة القطاع المصرفي العمومي الجزائري من خلال تقيم الاداء و قياس الكفاءة، مجلة الحقوق و العلوم الانسانية، المجلد21، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر2012، ص136-137

الفرع الثاني: مرحلة التاميمات(1966-1967):

تميزت هذه المرحلة بتأميم البنوك الأجنبية والتي أعطت ميلاد ثلاث بنوك تجارية هي:

- البنك الوطني الجزائريBNA
- البنك الوطني الجزائري.
- البنك الخارجي الجزائريBEA

الفرع الثالث: مرحلة إعادة هيكلة المؤسسات المصرفية (1967-1990):

شهدت المنظومة المصرفية الجزائرية في بداية الثمانيات إعادة هيكلة كل من البنك الوطني الجزائري و القرض الشعبي الجزائري، انبثق عنهما بنكان تجاريان عموميان هما:

- بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADAR
- بنك التنمية المحليةBDL[1]

المطلب الثاني:إصلاحات القطاع المصرفي في الجزائر (بعد سنة 1990)

شهدت الجزائر إصلاحات اقتصادية منذ نهاية الثمانيات وبداية التسعينيات. تمثلت أساسا في برنامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي وذلك استجابة للتغيرات السريعة في البيئة الخارجية مع تزايد متطلبات النمو المحلية، ويعكس ذلك توجهها نحو تطبيق سياسات اقتصادية أكثر تحريرية تعطى قوى السوق مكانتها في تسير دواليب الاقتصاد و تمكن من توفير شروط الاندماج في الاقتصاد العالمي.

أدى تدهور أداء الاقتصاد الكلي في الجزائر الى تطبيق برامج تصحيحية شاملة و تم في إطار هذه البرامج تطبيق إصلاحات مالية و مصرفية على مرحلتين تم تركيز في المرحلة الاولى منها على إقامة إدارة نقدية تعمل وفق قواعد و اليات السوق بغية تدعيم أهداف التثبيت و الاستقرار المالي، اما المرحلة الثانية من هذه الإصلاحات فقد خصت هيكل و عمليات الجهاز المصرفي

[1] مالك الاخضر، بعلة الطاهر، واقع الجهاز المصرفي الجزائري بين متطلبات لجنة بازل2 و تحديات تطبيق بازل3، مجلة الحقوق و العلوم الانسانية، المجلد28، العدد2، جامعة الجزائر3، جامعة البليدة2، ص300-301-302

الفرع الأول: إصلاحات ما قبل سنة 1994:

- تم في سنة 1987 اتخاذ قرار من قبل السلطات بانسحاب الخزينة من التمويل الاقتصاد
- انشاء سوق للنقد ما بين البنوك التجارية1989.
- إصدار قانون القد والقرض سنة 1990و الذي تضمن مايلي:

✓ منح البنك المركزي استقلالية عن وزارة المالية وتكليفه بتسير السياسة النقدية

✓ إنشاء مجلس النقد والقرض يمثل السلطة النقدية المسؤولة عن صياغة السياسة النقدية يشكل عام.

- في عام 1991 ادخل البنك المركزي نظام البرمجة المالية ولكن السياسة النقدية ظلت تعتمد على أدوات مباشرة لا تخرج على فرض القيود على الائتمان كوضع حدود قصوى للاثمان المصرفي الموجه للمؤسسات الاقتصادية و لحجم عمليات إعادة الخصم من قبل البنوك.
- في عام 1992 توقف البنك المركز عن فرض حدود قصوى ائتمانية على إقراض البنوك التجارية وبدا في الاعتماد على إعادة تمويل الاقتصاد
- تم توسيع السوق النقدي سنة 92-93 ليشمل المؤسسات المالية غير المصرفية والتي يسمح لها بإقراض الاموال الفائضة عن حاجاتها اما عن الاصلاح المصرفي الذي تضمنه برنامج الإصلاحات اقتصادي الشامل لسنة 1994 والمدعم من قبل صندوق النقد الدولي فقد تم على مرحلتين:

1. المرحلة الاولى من الاصلاحات:

- تحرير أسعار الفائدة: شكل تحرير أسعار الفائدة على الودائع والقروض المحور الأساسي للإصلاحات المصرفية، وذلك من خلال رفع اسعار الفائدة الاسمية لديها وتحريرها تدريجيا لكي تعكس قوى السوق المصرفي.
- الابتعاد على الائتمان الموجه: تضمن الغاء السقوف الائتمانية و ازالة الضوابط المفروضة على تخصيص الائتمان الممنوح من البنوك.
- التوجه نحو عوامل السوق في تمويل الخزانة ويتمثل في الغاء التمويل الاجباري للخزينة من خلال إلغاء إلزام البنوك شراء اذونات الخزينة و ذلك بفتح المجال للقطاع الخاص و للوساطة المالية لتلعب دورها في تعبئةو حشد الموارد المالية عن طريق المزاد العلني.

- تحرير سعر الصرف بحيث يمثل تصحيح سعر الصرف حجر الزاوية ضمن الإصلاح المالي و المصرفي و ذلك من خلال ماتضمنه من سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري المبالغ فيها، وكل ذالك صوب تحقيق سعر الصرف الذي يعكس قوى العرض و الطلب على العملات الأجنبية في سوق الصرف

2.المرحلة الثانية من الإصلاحات:

- تمثلت في إعادة تأهيل المؤسسات المصرفية والمالية نظرا لدورها المتعاظم في تعبئة و حشد الموارد المالية، حيث تضمن الاصلاحات ادخال تعديلات على الاطار القانونية و التنظيمية و سن تشريعات تنسجم و التوجهات الجديدة للاقتصاد، كفتح هذا القطاع و تحرير النشاط المصرفي و فتح المجال امام مساهمة القطاع الخاص الوطني و الاجنبي سواء
- اصلاح الاطر القانونية و التنظيمية بما يمكن من ترقية النشاط المصرفي و المالي عموما عن طريق توفير بيئة قانونية و تنظيمية تمتاز بالشفافية التامة التي يتطلبها القطاع.
- اعادة هيكلة المصارف العامة وذلك لتوفير متطلبات عملية الخوصصة ولتوفير بية تنافسية في السوق المصرفي من شانها ان ترتقي بالقطاع الى مستوى النشاط المصرفي العالمي.
- تطوير اسواق الاوراق المالية وذلك بتوفير الاطر القانونية والتنظيمية التي تسمح بتطوير النشاط المالي.[1]

الفرع الثاني: مميزات النظام البنكي الجزائري بعد اصلاح 90-10:

القانون المتعلق بالنقد و القرض 90-10 المؤرخ في 14 افريل 1990 و الذي اعاد التعريف كلية لهيكل النظام المصرفي الجزائري، ومن مميزات هذا القانون انه : جعل هيكلة النظام المصرفي ارضية لعصرنته كما اعطى للبنك المركزي استقلالية و ازال كل العوائق امام الاستثمار الاجنبي .لعل من ابرز بنود الاصلاح التي جاء بها قانون النقد والقرض :

1. **بنك الجزائر وصلاحياته:** استقلالية البنك المركزي عن السلطات الحكومية، واصبح يحمل اسم بنك الجزائر و هو مؤسسة وطنية تتمتع بشخصية معنوية و الاستقلال المالي.
2. **البنوك:**اعتبر قانون النقد والقرض في مادته 114 البوك بانها اشخاص معنوية مهمتها العادية و الاساسية اجراء العمليات الموضحة في المواد 110الى 113 من هذا القانون.

[1] مجلة الاقتصاد و المجتمع، المجلد1، العدد1، جامعة متوري قسنطينة، الجزائر، 2002، ص64-65-66، د.بوعتروس عبد الحق، الاصاح المالي و المصرفي في الجزائر و تحديات المرحلة المقبلة،

3. **انشاء هياكل جديدة للمراقبة البنكية:** تتمثل في:

أولا. مجلس النقد و القرض: ويعتبر إنشاء مجلس النقد و القرض تحولا نوعيا و معلما بارزا في الإصلاحات المصرفية التي جاء بها قانون النقد و القرض، اذ احدث تغيرا كبيرا على مستوى هيكل ادارة البنك المركزي نظرا للمهام التي استند إليه و السلطات الواسعة التي اكتسبها .

ثانيا.اللجنة المصرفية :تعمل هذه اللجنة على مراقبة حسن تطبيق القوانين التي يخضع لها الجهاز المصرفي. ان الهدف من اشاء اللجنة المصرفية هو مراقبة تطبيق القوانين و الانظمة التي تخضع لها البنوك و المؤسسات المالية (المادة 11 من قانون النقد و القرض رقم 10-90)

ثالثا. فروع البنوك الاجنبية: سمح قانون النقد و القرض بنشاء بنوك اجنبية خاصة او مختلطة، ويعود منح التراخيص لمجلس النقد و القرض الذي يقرر المنح او الرفض وفق ما جاء في المادة 127 من هذا القانون، وهذا الترخيص خاضع لمبدا المعاملة بالمثل (المادة 11 من قانون النقد و القرض رقم 10-90) .

رابعا.السوق المالي:انشاء السوق المالي (بورصة الجزائر) اذ توفر البورصة لجميع المتعاملين الاقتصادين فرصة اخرى للتزود بالاموال و السيولة الازمة لتسير نشطاتهم و اعمالهم، و هي تعمل كذلك على خلق مناخ اقتصادي مبني على قواعد السوق، بالتالي تضع حدا للتسير الاداري للموارد المالية و النقدية الموجودة في الاقتصاد [1].

المطلب الثالث: هيكل تنظيمي للقطاع المصرفي الجزائري

نتيجة الإصلاحات التي اعتمدها الفاعلين بالقطاع المصرفي.يمكن ابراز الهيكل التنظيمي للقطاع المصرفي الجزائري من خلال الشكل الموالي:

[1] نايلي الهام، لموشي زهية، اصلاحات النظام المصرفي الجزائري و اثرها على مواكبة تغيرات البيئة المصرفية الدولية، مجلة الادارة و التنمية للبحوث و الدراسات، المجلد09، العدد01، جامعة ام البواقي، الجزائر، 2020، ص169-170-171،

الشكل رقم (3-1):هيكل تنظيمي للقطاع المصرفي الجزائري

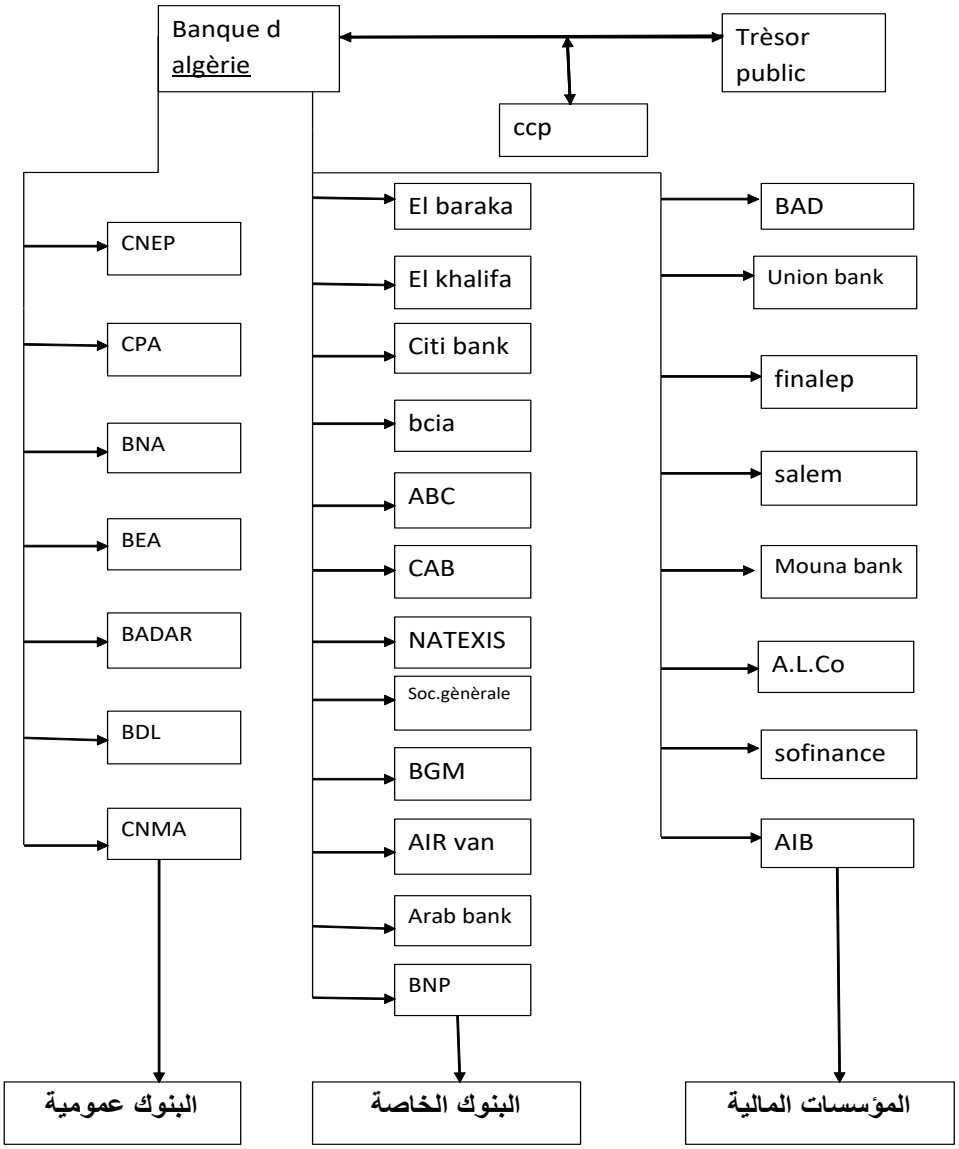

المصدر: من اعداد الباحثتين

الفرع الأول: البنوك الخاصة:

1.بنك البركة الجزائري(EL BRAKA):تم اعتماده في الجزائر بتاريخ 20-05-1990 براس مال قدره 500 مليون دج و تم رفعه في 2009الى 10 مليار دج، يساهم فيه كل من بنك البركة الدولي و مقره جدة في السعودية و بنك الفلاحة و التنمية الريفية، حيث تم توزيع حصص راسماله بالأغلبية للجانب الجزائري بنسبة 51%و هو بنك تجاري يخضع نشاطه المصرفي لقواعد و احكام الشريعة الإسلامية، و قد تطورت اعماله في مجال التمويل اللاربوي

2. المؤسسة العربية المصرفية ABC:مقرها الأصلي البحرين، تحصلت على الاعتماد منذ 24-09-1997 براس مال اجتماعي قدره 20 مليون دولار، وتم اكتتابه بمساهمة كل من المؤسسة العمومية المصرفية بنسبة 70 %المؤسسة المالية الدولية SFIالتابعة للبنك الدولي بنسبة 10بمئة، المؤسسة العربية للاستثمار بنسبة 10% ، الصندوق الجزائري للتامين بنسبة 5 ب%و قد تم رفع راسماله في ديسمبر 2009 الى 10 مليار دج

3. بنك ناتكسيس الامانةNATAXIS BANK:لقد انشئ هذا البنك براس ماله قدره 500 مليون دينار جزائري، و قد جاء نتيجة دمج مابين القرض الوطني و البنك الفرنسي للتجارة الخارجية حيث اصبح منذ 1997 تابعا الى مجموعة البنوك الشعبية المساهم الرئيسي في راسمالها

4. الشركة العامة الفرنسيةLA sociètè gènèral:لقد فتحت فرعا لها في الجزائر في 15-04-1998براسمال قدره 500 مليون دينلر جزائري، تساهم كل من الشركة العامة الفرنسية45ب%و ليدينغ لكسمبورغ بنسبة 31 %و المؤسسة المالية الدولية SFIب10بمئة و البنك الافريقي للتنمية ب10% و تتكفل هذه الشركة بتمول نشاطات التجارة الخارجية مع ضمان متابعة تطبيق برنامج خوصصة المؤسسات العمومية.

5. سيتي بنك الامريكيةciti bank:يعتبر من اكبر البنوك العالمية في ميدان تسير اسواق الصرف، تحصل على الاعتماد في الجزائر في ماي 1998من مجلس النقد و القرض

6. البنك العربي الاردني arab bank: يقع مقره الرئيسي في عمان، تحصل على الاعتماد من طرف مجلس النقد و القرض منذ سنة 2001، براسمال قدره 500 مليون دينار جزائري

7.بنك باريبا الجزائرBNP:اعتمدت نشطاته منذ 8 سنوات اي منذ 2002 براسمال اجتماعي قدره10 مليار دينار جزائري بمساهمة bnp [1].

[1]اسية محجوب، البنوك التجارية و المنافسة في ظل بيئة مالية معاصرة، مذكرة ماجستير، تخصص علوم الاقتصادية، الجزائر، 2010-2011 ص 157

الفرع الثاني:البنوك العامة

1. البنك الجزائري للتنمية:وهو مكلف بتمويل الاستثمارات المنتجة في اطار البرنامج و المخططات الخاصة بالاستثمارات، وتغطي قطاعات نشاطه جزءا كبيرا من الاقتصاد الوطني

2. الصندوق الوطني لتوفير و الاحتياط cnep: بموجب قانون 64-227 و ذلك في اوت 1964 ومن مهامه تجميع الادخار العائلات و تمويل احتياجاتهم للسلع المعمرة و خاصة السكن

3. بنك الفلاحة التنمية الريفية BADR:يتكفل بالقطاع الفلاحي وترقية الانشطة المختلفة المتواجدة في الريف على الصعيد الوطني

4.بنك التنمية المحلية BDL: تمثلت مهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجماعات المحلية وقد ادى هذا الاجراء الى خلق نوع من التركيز المصرفي

5. البنك الوطني الجزائريbna: تاسس في 13يونيو 1966، يقوم بكل نشاطات مصرف الايداع لا سيما انه يؤمن الخدمة المالية لل تجمعات المهنية للمؤسسات ويعالج كل العمليات المصرفية، للصرف والقرض في اطار التشريع و تنظيم المصارف[1]

6. بنك cpa: تاسس سنة 1996، يعد احدى البنوك التجارية الرئيسية في الجزائربحيث يعد راسماله الاجتماعي ملكية حصرية للدولة حيث يقدر حاليا48 مليار دينار[2].

المبحث الثاني:مؤشرات الشمول المالي والنمو الاقتصادي

ان مؤشرات الشمول المالي والنمو الاقتصادي متعددة لكن يمكن أن نذكر أهمها فيما يلي:

المطلب الأول: معدل اجمالي الودائع المصرفية 1997-2020 :

[1] مرجع سبق ذكره

[2] من موقع القرض الشعبي الجزائري

يعكس المعدل الودائع على درجة اعتماد البنوك على الودائع المصرفية بالقيام بنشاطها التمويلي و يدل ارتفاع معدل إجمالي الودائع إلى قدرة النظام المصرفي على تعبئة الموارد الأزمة لتمويل الأنشطة الضرورية، كما ان الإفراط في قيمتها يدل على وجود سيولة مفرطة لدى النظام المصرفي و ضف في كفاءة الأنشطة التمويلية و الافتراضية لهذا النظام

الشكل رقم (3-2): معدل اجمالي الودائع المصرفية 1997-2020

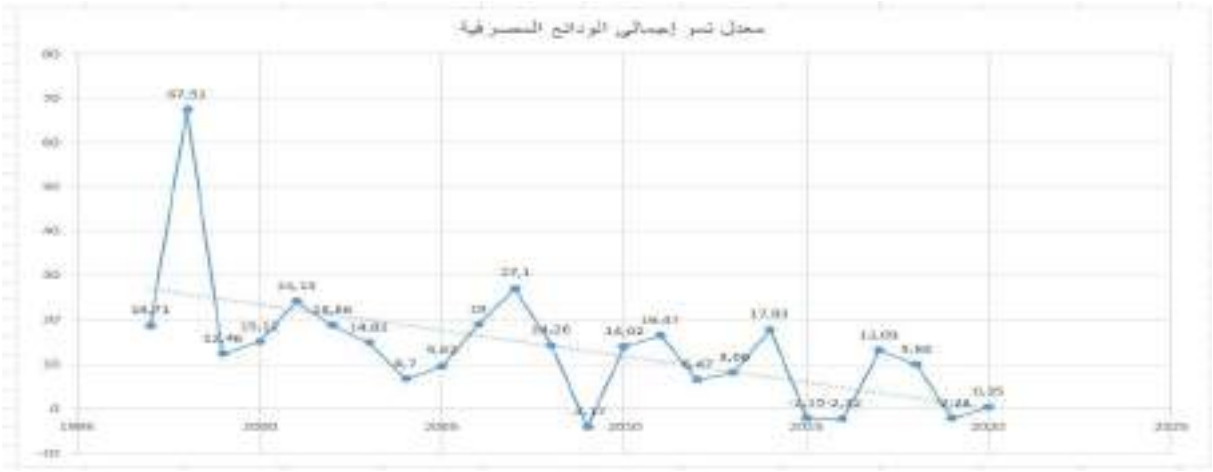

المصدر: من اعداد الطالبتين باستخدام بيانات البنك الدولي

يوضح الشكل ان نشاط البنوك في تعبئة الودائع تحت الطلب و لأجل شهدت مرحلة من 1997-2020 تذبذب حيث انتقلت الودائع من 18.71% سنة 1997 الى 67.52% سنة1998 وقد سجلت كاعلى نسبة، بينما سجلت سنة 2009 معدل سالب لنمو الودائع قدر ب4.17% الذي يرجع الى اثار الصدمة الخارجية للازمة المالية العالمية 2008 على الجزائر و هذا بعد التطور المهم الذي سجل في فترة التي سبقتها سنة2007 و قد بلغ معدل النمو 20.10%، عرفت سنة 2011 نموا ملحوظا قدر ب 16.47% مقارنة بذلك المسجل في 2010 ب 14.02% فان سنتي 2012-2013 عرفتا ارتفعا متواضعا بواقع 6.47%.8.06% على التوالي و شهدت سنة 2014 ارتفاع ملحوظ في معدل نمو الودائع المصرفية قدرب17.83% بعد ذلك عرفت سنتي 2015-2016معدلات نمو مستقرة للودائع المصرفية و لكن سلبية-2.15%- .-2.32% على التوالي و ذلك يعود الى الازمة المالية التي شهدها الاقتصاد الجزائري عقب انخفاض اسعار المحروقات

بعد ذلك نلاحظ ارتفاع في معدل نمو الودائع سنتي2017-2018 على التوالي 13.9%و 9.84% و هذا راجع الى التمويل غير تقليدي الذي كان له اثر ايجابي على تطور الودائع المصرفية الا ان في سنة 2019 سجلت معدل نمو

سلبي قدر ب2.28-% لترتفع سنة 2020 معدل نكو موجب و لكنه طفيف قدر ب 0.35% يمكن القول ان التطور الملحوظ في حجم اجمالي الودائع و الذي جاء بعد صدور قانون النقد و القرض جعل هناك العديد من العوامل المباشرة و الغير مباشرة التي اثرت في الفترة التي شملها هذا التاثير من أهمها:

- اصلاحات القطاع المصرفي والتحرير الجزئي للقطاع المصرفي.
- تحول النشاط الاقتصادي للدولة في العديد من القطاعات لصالح القطاع الخاص.

المطلب الثاني: معدل نمو اجمالي القروض المصرفية:

شهد نشاط الاقراض للنظام المصرفي الجزائري تطورا معتبرا بعد الاصلاحات الرئيسية التي شهدها القطاعين المالي و الحقيقي يوضح الشكل معدل نمو القروض المصرفية

الشكل رقم (3-4):معدل نمو اجمالي القروض المصرفية

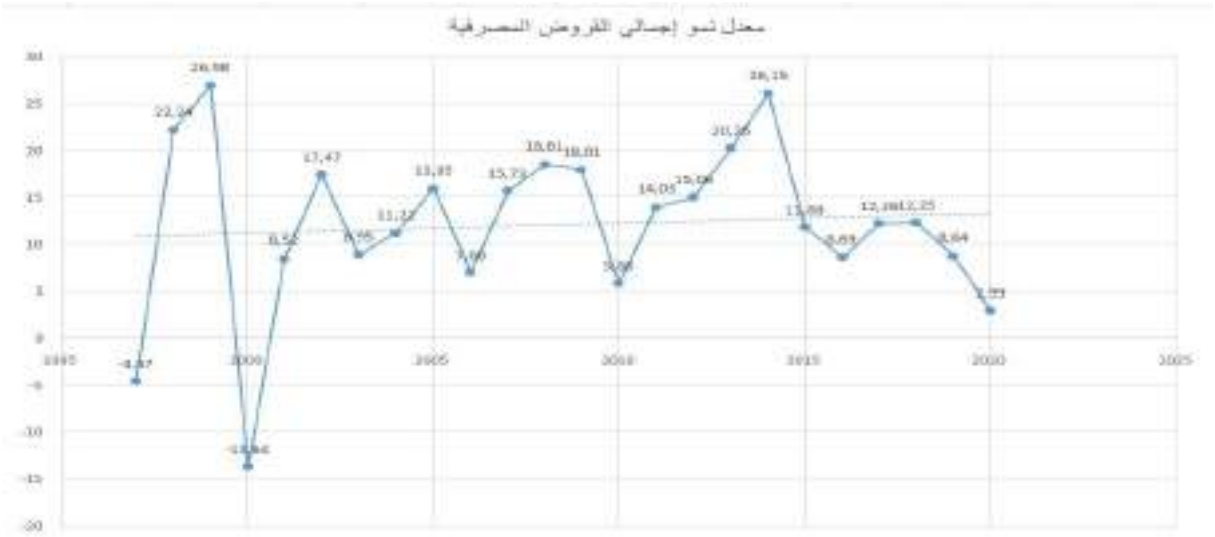

المصدر: من اعداد الطالبتين باستخدام بيانات البنك الدولي

يوضح الشكل حجم القروض الممنوحة من طرف البنوك الجزائرية حيث شهدت سنتي1997-2000 معدل نمو سلبي على التولي 4.57-%.13.64-% كما نلاحظ في سنة 2014 سجلت اعلى معدل للقروض المصرفية بمعدل 26.15، في الفترة 2001-2019 فقد شهدت معدلات نمو القروض نوعا ما من الاستقرار ما بين مجال

26.15% -5.88% لتسجل سنة 2020 ادنى معدل نمو موجب بلغ 2.99% وهذا طبعا بتاثيؤ جائحة الكورنا على نشاط البنكي

ان التطور المعتبر في حجم القروض الممنوحة يعود لوجود اصلاحات المصرفية ابتدا من سنة 2003 و كذا مرحلة التوسيع في الانفاق العام و الذي صاحبه انجاز مشاريع العمومية

المطلب الثالث :معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي:

يعتبر نمو الناتج المحلي الاجمالي اهم مؤشر لقياس مستوى الاداء الاقتصادي لاي دولة وهو عبارة عن متغير تابع يمثل النمو الاقتصادي، حيث انه يقيس نسبة التغير في قيمة الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة خلال فترتين زمنيتين لقياس التطور المحقق على مستوى اقتصاد دولة من خلال فترة محددة

الشكل رقم (03-03):يمثل الشكل التمثيل البياني لمعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي للجزائر خلال فترة 1997-2020

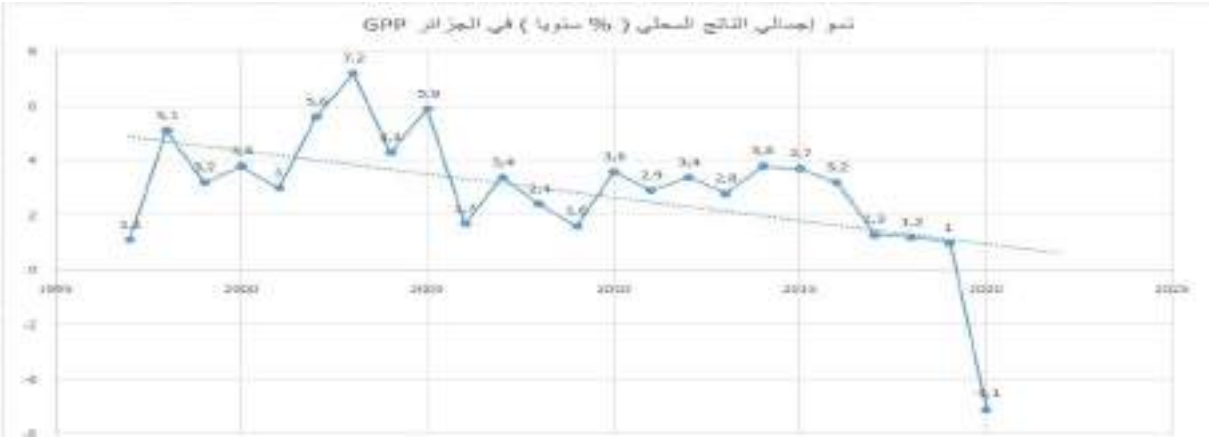

المصدر: من اعداد الطالبتين باستخدام بيانات البنك الدولي

من خلال الشكل نلاحظ خلال فترة 1997-2020 نلاحظ تغيرات وتذبذبات من ارتفاع و انخفاض كبير في معدل وذلك راجع لمتغيرات و اسباب اقتصادية و طبيعية وقعت للدولة و اجراءات و اصلاحات قامت بها لتحسين من هذا المعدل بين كل فترة و اخرى و بالتالي لتحليل هذا المنحنى الموجود اعلاه قمنا بتقسيمه الى الفترات التالية:

- **في فترة ممتدة من 1997-2005**:عرف معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ارتفاع كبير من 1.1% الى 5.1% في سنة 1998 بدا الانخفاض ثم ارتفع خلال هذه السنوات ليصل الى أعلى نسبة له قدرة ب7.2% سنة 2003 و ذلك راجع الى ارتفاع اسعار المحروقات و انتعاش الميزانية العامة للدولة
- **الفترة 2005-2009**: شهدت انخفاض كبير من نسبة 5.9% في سنة 2005 اللا 1.7% خلال 2006 شهد انخفاض كبير لهذه الفترة تزامن مع مواصلة الجزائر لسياستها الاتفاقية التوسعية بتطبيقها للبرنامج التكاملي ظل معدل النمو تاثير بهذه المتغيرات و يدبدب بشكل بطيئ الى ان تحسن سنة 2007 و ارتفع الى 3.4% ثم بدا ينخفض و يرتفع بين نسب 2%و3% في السنوات الموالية بسب التاثر بالالتزمات المالية العالمية و انخفاض اسعار المحروقات الى ان وصل معدل النمو الناتج المحلي الى 1.6% سنة 2009
- **فترة 2009-2019**: رتفع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي من 1.6%بنسبة3.6سنة 2010 برغم تراجع مداخيل الجزائر انها حافضت على استقرارها الاقتصادي بتطبيقها لبرنامج التنمية الخماسي خلال السنوات2010الى2018حتى يسقط معدل النمو الاجمالي خلال سنة 2017 الى 1.3%بسبب الانخفاض المستمر للمحروقات و التي كانت تمثل نسبة 70%من اقتصاد الدولة و ثروتها
- **خلال الفترة 2019-2020**:2020ظل معدل نمو الناتج المحلي في هذه الفترة في انخفاض بنسبة1.2% في 2018 حتى وصل الى 1% في 2019 لاستمرار انخفاض اسعار النفط و البترول و الغاز الطبيعي اي قطاع المحروقات ظل متازم و كان السبب في الانخفاض الرهيب للمعدل، في سنة 2020اعطى معدل نمو الناتج المحلي الخام بنسبة سالبة قدرت ب 5.1-%و هذه السنة ظهرت نتيجة دخول العالم و ليس الجزائر فقط من معانات مع مرض كورونا covid19الذي اثر سلبا على الجانب الاقتصادي للدولة و دخولها في حالة انكماش.

المبحث الثالث: الدراسة القياسية لأثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1997-2020

المطلب الأول:منهجية الدراسة :

في هذه الدراسة سوف نختبر اثر الشمول المالي على النمو الاقتصاد بحيث تم اختيار مؤش النمو الاقتصادي كمتغير تابع بينما الشمول المالي و بعض المتغيرات اخرى الداخلية و الخارجية كمتغيرات مستقلة خلال الفترة الزمنية من1997-2020.

✓ **نموذج الدراسة:**

$$GDP = B0 + B1\ FI + B2\ INF + B3\ TO + \varepsilon T \ldots . (1)$$

✓ **متغيرات الدراسة:**

المتغير التابع:

- مؤشر النمو الاقتصادي مقاس معدل الناتج المحلي الاجمالي يرمز له بالرمزGDP.

المتغيرات المستقلة :

- **مؤشر الشمول المالي:** مقاس بإجمالي القروض الممنوحة وإجمالي الودائع المقبولة من قبل القطاع المصرفي الجزائري و**يرمز له بالرمز FI**؛
- **معدل التضخم:** مقاس بسعر دليل اسعار المستهلكين يرمز له بالرمزINF؛
- **الانفتاح التجاري:** مقاس بإجمالي الصادرات و الواردات نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي يرمز له بالرمز TOP؛
- B_0,b_1,b_2,b_3: معلمات النموذج الخطي المتعدد؛
- ε_i:الخطأ العشوائي.

المطلب الثاني: عرض ومناقشة النتائج

سنتطرق فيمايلي إلى تحليل ومناقشة نتائج الدراسة الخاصة بعرض أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

1.الإحصاءيات الوصفية

يبرز الجدول التالي الإحصائيات الوصفية الخاصة بمختلف متغيرات الدراسة .

الجدول رقم (3-1): الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

	GDP	FI	TO	INF
Mean	3.341667	96.38875	61.93958	3.945417
Median	3.300000	24.19000	62.48500	4.095000
Maximum	7.200000	1156.670	76.38000	8.890000
Minimum	1.000000	0.000000	45.09000	0.340000
Std. Dev.	1.631462	1.565789	8.028938	1.872822
Skewness	0.439755	0.130998	-0.346442	0.372928
Kurtosis	2.727250	3.28160	2.484554	3.501828
Jarque-Bera	0.847932	33.3512	0.745773	0.808133
Probability	0.654446	0.958100	0.688743	0.667600
Observations	24	24	24	24

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews09

يوضح الجدول التالي أنه بالنسبة لمؤشر الشمول المالي انحرفت القيم على متوسطها 96.38% بقيمة 1.56% و هذا يدل على عدم الاستقرار لهذا المتغير، أما بالنسبة لمؤشر الناتج المحلي الإجمالي فقد انحرفت القيم عن متوسطها إلى 3.34%بقيمة 1.63% و هذا يدل على عدم الاستقرار لهذا المتغير.

وعليه نستنتج ان جميع متغيرات الدراسة (الشمول المالي، الناتج المحلي الخام، معدل التضخم، الانفتاح التجاري)تم توزيعها بشكل طبيعي اعتمادا على احتمالية إختبارjarqueBera.

2. اختبار استقراريه السلاسل الزمنية (اختبار جذر الوحدة)

كمرحلة أولى نقوم باختبار استقرار السلاسل الزمنية وهو شرط من شروط نموذجARDLوتعد اختبارات جذور الوحدة أهم طريقة في تحديد مدى استقراريه السلاسل الزمنية، ومن أجل تحليل خصائص النموذج لتفادي مشكلة الانحدار الزائف في حالة وجود جدر الوحدة، وهذا بالاستعانة باختبار (ADF).

الجدول رقم (3–2): نتائج اختبار استقراريه السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

الاستقرار	ADF		المتغيرات
	Statistic	Prob	
I(0)	-4.4763	0,0088	**GDP**
-	-	-	**DGDP**
/	-0.3759	0,9805	**FI**
I(1)	-9.7231	0,0000	**DFI**
/	- 0.7214	0.9589	**TO**
I(1)	-6.4362	0.0002	**DTO**
I(0)	-3.8350	0,0032	**INF**
-	-	-	**DINF**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews09

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن متغير الناتج المحلي الإجمالي GDPومتغير التضخم INFمستقر عند المستوى I(0)عند إختبار ADF في حين مؤشر الإنفتاح التجاريTO و مؤشر الشمول المالي FI **فهو** مستقر عند الفرق الأولI(1) وهذا لأن prob كانت أكبر من 1% 5% و10%، إذن نستنتج أن متغيرات الدراسة مستقرةفهي متكاملة من الدرجة I(1)وI(0) وعليه سيتم قبول الفرضية البديلة H1يعني عدم وجود جذور وحدوية في السلسلة الزمنية .وهذا ما يسمح لنا بإجراء عملية التقدير لنموذج ARDL .

3.تحديد درجة الإبطاء

سيتم اختيار طول الفترة الزمنية المقبولة باستخدام معيار معلوماتAkaike (AIC)والشكل الموالي يوضح ذلك

الشكل رقم (3–5): معيار اختيار ترتيب التأخير

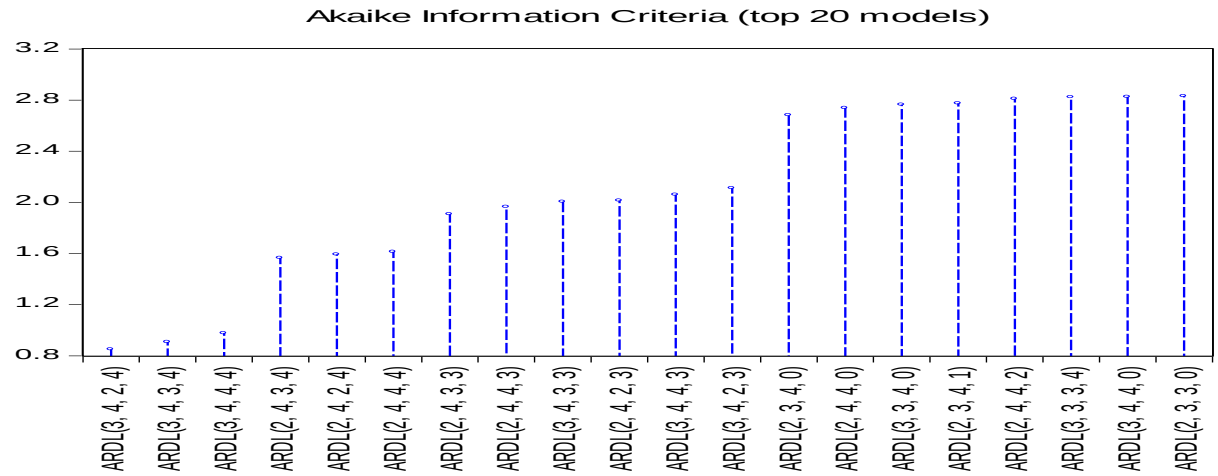

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

يوضح الشكل التالي معيار Akaike لاختيار درجة التأخير المثلى للاستخدام نموذج ARDL وعليه سنعتمد على درجة التأخر 3 باعتباره أقل قيمة وأفضل تأخير يمكن استخدامه.

4.اختبار الحدود Bounds Test

سنتطرق فيما يلي إلى اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج **Bounds Test**والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3–4): نتائج اختبار الحدودTestBounds

ARDL Bounds Test		Critical Value Bounds		
Test Statistic	**Value**	**Significance**	**I0 Bound**	**I1 Bound**
F-statistic	4.823423	10%	2.45	3.02
k	4	5%	2.86	3.11
		2.5%	2.75	3.49
		1%	2.94	3.56

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews09

يوضح الجدول التالي نتائج اختبار التكامل المشترك بالاعتماد على اختبار TestBounds وفقًا لاختبار الحدود تؤكد النتائج وجود تكامل مشترك بين مؤشر الشمول المالي ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، وهذا ما أبرزته قيمة F المحسوبة والبالغة 4.8234 تجاوزت القيمة الجدولية للحد الأعلى للمعلمة نفسه والبالغة 2.94 واكبر من الحد الأدنى البالغة 3.56 عند مختلف مستويات المعنوية 1، 2.5%، 5%، 10% إذن نقبل الفرضية البديلة وعليه نستنتج وجود تكامل مشترك طويل الأجل بين مؤشر الشمول المالي ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر وهذا يتطابق مع النظرية الاقتصادية.

5.اختبار الاستقرارية الهيكلية

يتوجب اختبار السكون الهيكلي لنموذجARDLلتأكيد صحة ودقة نتائجه، ذلك من خلال اختبار المجموع التراكمي للبواقي، فلو كان المنحنى داخل نطاق الحدود الحرجة عند مستوى 5 %فسوف يتم قبول فرضية العدم التي تفترض بأن المتغيرات ساكنة.

الشكل رقم (3–6): اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)

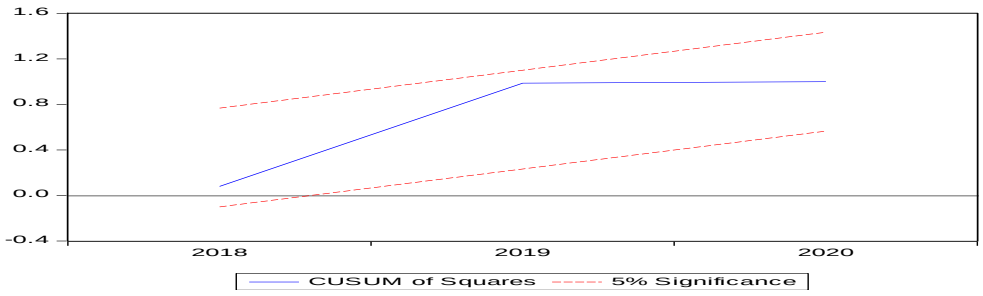

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews09

ويتضح من الشكل أعلاه أن المنحنى بيانيا يقع ضمن نطاق الحدود الحرجة، ولذا فإن هذه الاختبارات تثبت سكون المعلمات القصيرة والطويلة الأجل لنموذج ARDL.

6.تقدير معلمات في الأجلين القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ

1.6. تقدير معلمات ARDL في الأجل الطويل

يقترح (Pesaran,1997) أن أي نتيجة تدعم التكامل المشترك في بنية تأخر واحدة على الأقل توفر دليلاً على العلاقة طويلة المدى.

الجدول رقم (3-5): نتائج تقدير نموذج ARDL لأثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلالالفترة 1997-2020 في المدى الطويل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
FI	-0.037919	0.013010	-2.914475	0.0218
TOP	-0.733340	0.263641	-2.781585	0.0489
INF	4.911564	1.826047	2.689724	0.0744
C	34.960770	11.360010	3.077530	0.0542

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews09

يوضح الجدول التالي تقدير نموذج ARDL لأثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1997-2020 في المدى الطويل، حيث نلاحظ أن مؤشر الشمول المالي والانفتاح التجاري تربطهما علاقة عكسية مع النمو الاقتصادي ذات دلالة إحصائية مقبولة عند مستوى 5%، في حين معد ل التضخم لم يظهر أي تأثير على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة . وعليه تشير النتائج إلى أنه على المدى الطويل عند زيادة بنسبة 1٪ في الشمول المالي يؤدي إلى انخفاض بنسبة 3.79٪ في مستوى النمو الاقتصادي .وعليه نستنتج أن النمو الاقتصادي والشمول المالي والانفتاح التجاري لهما علاقة على المدى الطويل.

2.6تقدير معلمات ARDL في الأجل القصير باستخدام نموذج ECM

بعد التأكد من جودة أداء النموذج سنقوم بتقدير النموذج في المدى القصير وذلك باستخدام نموذج **ARDL ECM**.

الجدول رقم (3–6): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
D(GDP(-1))	-0.944277	0.251881	-3.748896	0.0331
D(GDP(-2))	-0.354527	0.178185	-1.989651	0.1407
D(TOP)	-0.144273	0.060675	2.377805	0.0478
D(TOP(-1))	0.141989	0.067620	2.099827	0.1266
D(TOP(-2))	-0.288929	0.059227	-4.878350	0.0165
D(TOP(-3))	0.439178	0.065591	6.695749	0.0068
D(FI)	-0.008054	0.001046	-7.702794	0.0045
D(FI(-1))	-0.006066	0.000806	7.528386	0.0049
D(INF)	-0.990701	0.178797	5.540925	0.0116
CointEq(-1)	-0.661364	0.192776	-3.430733	0.0415

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews09

يوضح الجدول التالي تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير حيث أبرزت النتائج أن قيمة معامل التصحيح ECT(-1)بقيمة سالبةحيث بلغ 0.6613 -كما هو مطلوب ومتوقع وكان معنويًا عند مستوى معنوية أقل من 5% إذ قدرت القيمة الاحتمالية 0.0415، وهذا ما يشير إلى أن 66.13% من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في الأجل الطويل ضمن وحدة الزمن (عدد فترات الإبطاء).

تظهر النتائج التجريبية للعلاقة القصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة أن مؤشر الشمول المالي(FI) له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في الجزائر ذو دلالة إحصائية مقبولة عند مستوى 1% في الأجل الطويل حيث أن الزيادة في حجم القروض الممنوحة والودائع المقبولة من قبل النظام المصرفي بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بنسبة 0.60 % وهذا راجع إلى معاناة المنظومة المصرفية الجزائرية من مشكلة التداول خارج البنوك وهو الأمر الذي يحرم

الاقتصاد الجزائري من موارد مالية إضافية يمكن توجيهها وتخصيصها بشكل أمثل لتمويل الاستثمارات المنتجة الذي يساهم في رفع النمو الإقتصادي.

مؤشر الانفتاح التجاري (TOP) قد أثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي ذو معنوية إحصائية مقبولة عند مستوى 5%، حيث تؤدي زيادة هذا المؤشر بحوالي 1% إلى انخفاض النمو الاقتصادي بنسبة 14%، تشير الدراسات إلى أنه عندتحرير التجارة وإزالة الحواجز والقيود يؤدي إلى انخفاض تكلفة الحصول على المعلومات وتسهيل تنفيذ العقود ما يؤدي إلى زيادة ارتفاع مستوى التطور المصرفي ومن تم معدل النمو الاقتصادي من خلال زيادة الاستثمارات والعكس الصحيح.

إن مؤشر التضخم (INF)بأسعار المستهلكين مقاسًا عن طريق التغيرات السنوية في الرقم القياسي للأسعار أثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي ذو دلالة إحصائية مقبولة عند مستوى 1% يمكن تفسير ذلك أن البيئة التضخمية تؤدي إلى تدهور التطور المالي والاقتصادي من خلال خفض عرض النقود وتقييد الموارد المالية للمشاريع الاستثمارية، وكذا يرتبط التضخم المرتفع بارتفاع تكلفة الفرصة البديلة لحيازة الأموال وهذا ما يقلل من كفاءة المؤسسات المالية وبالتالي يقلل من مستوى النمو الاقتصادي.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تطرقنا له فهذا الفصل بتحدثنا عن الجهاز المصرفي الجزائري و دراستنا القياسية لاثر الشمول المالي و التضخمinf و الانفتاح التجاريtop على النمو الاقتصاديfi تبين مدى مساهمة القطاع المصرفي في تعزيز درجة الشمول المالي و على كل المتغيرات المستقلة عن النمو الاقتصادي بامكانها التاثير سلبا و كذلك اجابا عليه كما ان الشمول المالي يعد محركا هاما للنمو الاقتصادي بوجود علاقة نيبة بين مؤشرات الشمول المالي و النمو الاقتصادي .

الخاتمة العامة

الخاتمة:

اكدت العديد من الدراسات على التفاعل بين تنمية القطاع المالي و النمو الاقتصادي حيث حضى موضوع الشمول المالي على اهتمام دولي و اقليمي و عالمي كبير جدا في الاعوام الاخيرة اذ تسعى دول جاهدة الى تعزيز الشمول المالي للوصول الى ترقية الخدمات المالية، من قبل المجتمع و توفيرها للجميع خاصة و هذا ما سعت اليه الحكومة الجزائرية من خلال وضعها لمجموعة من الاجراءات و تغييرات من سنة 2005تستهدف تنمية هذا المفهوم و لقد حاولنا من خلال دراستنا اظهار اثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي و خلصت الدراسة وجود علاقة عكسية بين الشمول المالي و النمو الاقتصادي لذلك لابد من تحسين الخدمات في القطاع المالي للمساهمة في التنمية الاقتصادية فالتحقيق الشمول المالي يعود بالنفع على الاقتصاد و المجتمع

نتائج الدراسة:

- وجود تكامل مشترك طويل الأجل بين مؤشر الشمول المالي و معدل النمو الاقتصادي في الجزائر و هذا يتطابق مع النظرية الاقتصادية
- وجود علاقة بين النمو الاقتصادي و الشمول و الانفتاح التجاري على المدى الطويل .
- مؤشر الشمول المالي له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في الجزائر ذو دلالة إحصائية عند المستوى 1% في الأجل الطويل .
- الشمول المالي محور استراتيجي يساعد على الاندماج في الاقتصاد و الذي يؤدي الى النمو الاقتصادي.
- الزيادة في حجم القروض الممنوحة و الودائع المقبولة من قبل النظام المصرفي بنسبة1% تؤدي الى انخفاض النمو الاقتصادي بـ 0.6%
- مؤشر الانفتاح التجاري (TOP) قد أثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي ذو معنوية إحصائية مقبولة عند مستوى 5%، حيث تؤدي زيادة هذا المؤشر بحوالي 1% إلى انخفاض النمو الاقتصادي بنسبة 14%

- إن مؤشر التضخم (INF)بأسعار المستهلكين مقاسًا عن طريق التغيرات السنوية في الرقم القياسي للأسعار أثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي ذو دلالة إحصائية مقبولة عند مستوى 1% يمكن تفسير ذلك أن البيئة التضخمية تؤدي إلى تدهور التطور المالي والاقتصادي من خلال خفض عرض النقود وتقييد الموارد المالية للمشاريع الاستثمارية
- عدم قبول الفرضية لا الشمول المالي أثر سلبا على النمو الاقتصادي .

توصيات الدراسة:

بعد ان استعرضنا اهمية الشمول المالي في تعزيز النمو الاقتصادي و مؤشرات الشمول المالي في الجزائر نود ان نعرض عدد من التوصيات و المقترحات لتزيز الشمول المالي

- تنويع و تطوير المنتجات و الخدمات المالية بهدف تقديم خدمات مبتكرة و ذات تكلفة منخضة تتواءم مع احتياجات الفئات المستبعدة خصوصا ذو الدخل المنخفض ، فمن الضروري مراعاة متطلبات العملاء عند تصميم الخدمات و المنتجات لهم
- ضرورة تطوير الانظمة التشريعية و الاطر القانونية بما يعمل على تعميم الخدمات المالية و زيادة مستويات الاستقرار في المصارف
- لارتفاع نسبة الشمول المالي يجب تزويد الافراد بالثقة و الوعي بمختلف الجوانب المالية
- ضرورة الاهتمام بالتثقيف المالي من خلال تبني الاستراتيجيات وطنية للتربية المالية
- دعم القطاع المصرفي من خلال اصلاحات و تحرير القطاع المصرفي
- زيادة في التكنولوجيا المالية وسائلها المبتكرة في تعزيز الشمول المالي من خلال تمكين كل شرائح المجتمع من الوصول الى مختلف الخدمات المالية التي تلبي احتيجاتهم

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

المجلات:

- علي مكيد، محددات النمو الإقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة(1990-2018)، مجلة، جامعة المدية 2021/06/01.
- أحمد خروبي لقواس، الشمول المالي كآلية لتحقيق الاستقرار المالي-تجربة المملكة العربية السعودية، مجلة بحوث الإقتصاديةوالمناجمنت، المجلد04، العدد01، جامعة حسيبة بن بوعلي(الشلف)، 2023/01/26.
- بن بوزيان فاطمة الزهراء، أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية والمناج منت، المجلد0، ال عدد01، جامعة أبوبكر بلقايد الجزائر، 2023/01/26 .
- بن مهناس العباس، أسس ومتطلبات تعزيز الشمول المالي مع إشارة التجريبية الأردنية، مجلة معارف، المجلد1، العدد2، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2019.
- حلايلي نريمان، أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادي مناجمت، العدد 1، المركز الجامعي مغنية الجزائر، 2023.
- د.بن منصور نجيم، اثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في دول شمال افريقيا دراسة قياسية تحليلية للفترة2004-2019، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد18، العدد28، 2022
- دليلة طالب، أثر الانفتاح التجاري دراسة حالة الجزائر (1980-2013)، مجلة الأردنية للعلوم الاقتصادي المجلد03، العدد02، 2016
- زكريا مسعودي، محددات النمو الإقتصادي في الجزائر بإستخدام النموذجيFMOTS وECM، مجلة التنمية والإستشراف للبحوث والدراسات، العدد 07، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الوادي (الجزائر)، 31/ 12/ 2019.

- صالحي صبرينة، منصوري عبد الله، دراسة القطاع المصرفي العمومي الجزائري من خلال تقيم الاداء و قياس الكفاءة، مجلة الحقوق و العلوم الانسانية، المجلد21، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر2012.
- طيب لطفي، عبد اللاوي مخزومي، عقبة عبد اللاوي، أثر الحكومة والانفتاح الاقتصادي على التنمية الاقتصادية وتنويع الصادرات في الدول العربية، مجلد معهد العلوم الاقتصادية، المجلد23، العدد 02، جامعة الوادي، الجزائر، 2020.
- عزاوي أسامة، رفاع توفيق، تعزيز الشمول المالي كآلية في تحقيق الاستقرار المالي دراسة حالة دول العالم العربي، مجلة العلوم التجارية والتسيير، المجلد17، العدد01، جامعة الجزائر 3(الجزائر)، 2021.
- فضيل البشير ضيف، واقع تحديات الشمول المالي في الجزائر، مجلة ادارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد06، العدد01، جامعة الجلفة (الجزائر)، 2020/06/29.
- فضيلة ملواح، محددات للنمو الإقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية لفترة (1990-2018)، مجلة الإقتصاد والإحصاء تطبيقي، العدد17 جامعة المدية، 2020/06/01.
- مالك الاخضر، بعلة الطاهر، واقع الجهاز المصرفي الجزائري بين متطلبات لجنة بازل2 و تحديات تطبيق بازل3، مجلة الحقوق و العلوم الانسانية، المجلد28، العدد2، جامعة الجزائر3، جامعة البليدة2.
- د.بوعتروس عبد الحق، الاصاح المالي و المصرفي في الجزائر و تحديات المرحلة المقبلة مجلة الاقتصاد و المجتمع، المجلد1، العدد1، جامعة متوريقسنطينة، الجزائر، 2002.
- محمد حداد، التحول الرقمي، الشمول المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة(1990-2020)، مجلة الميادين الاقتصادية، المجلد 05 العدد01، جامعة الجزائر، 2022.

- محمد طرشي، عبو عمر، متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر، مجلة القيمة المضافة لإقتصاديات الاعمال، مجلد01، العدد01، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 2019.
- مريم كردوسي، تحديات الشمول المالي في البنوك الجزائرية وآليات المواجهة، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الإقتصادية، المجلد06، العدد01، جامعة08ماي1945قالمة، الجزائر، 2022.
- مزيان محمد توفيق، دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد07، العدد1، جامعة الشهيد حمه لخضر، الجزائر، مارس، 2022.
- مفتاح غزال، مراد بركان، الثقافة المالية كآلية أساسية لتفريز الشمول المالي في الدول العربية، مجلة أبحاث اقتصاد المعاصر، العدد3، المركز الجامعي نور البشير، الجزائر، 2020
- نادية لوزي، واقع الشمول المالي في الدول العربية واليات تعزيزه، مجلة بحوث الاقتصاد والمناج منت، المجلد02، العدد02، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2021
- ناصر صلاح الدين العربي، دراسة أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي[الجزائر، تونس، المغرب]، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد7 العدد01، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان-الجزائر، 2022
- نايلي الهام، لموشي زهية، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري و اثرها على مواكبة تغيرات البيئة المصرفية الدولية، مجلة الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات، المجلد09، العدد01، جامعة ام البواقي، الجزائر، 2020.
- نبد صفاء، تقدير تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر لفترة(2004-2019)، دراسات اقتصادية، المجلد16، العدد02، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، 2022.

- حسيني جازية، تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية، مجلة اقتصاديات افريقيا، المجلد 16، العدد 23، جامعة حسين بن علي، شلف، الجزائر، 2020،
- د.بوطلاعة محمد، ساعد بخوش حسينة، بوقرة كريمة، واقع الشمول المالي و تحدياتها الاردن و جزائر نموذجا، مجلة اقتصاد المال و الاعمال، المجلد4، العدد2، مركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، 2020.

المقالات:

- بن قيدة مروان، بوعافية رشيد، واقع وأفاق تقرير الشمول المالي في الدول العربية مقال مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية
- علي دحمان، بطوي نسرين، قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة (1997-2020) ورقة بحث مقدمة للملتقى العلمي الدولي الاول الإفتراضي(الشمول المالي واستقرار الاقتصادي الكلي)، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، يومي 28و29 ماي 2022

الرسائل:

- اسية محجوب، البنوك التجارية و المنافسة في ظل بيئة مالية معاصرة، مذكرة ماجستير، تخصص علوم الاقتصادية، الجزائر، 2010-2011
- اكرام مالويسي، الشمول المالي كألية لدفع وثيرة التنمية الاقتصادية، أطروحة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي.
- وليد قسوم ميساوي،اثر ترقية الاستثمارعلى النمو الاقتصاديفي الجزائر منذ191؛مذكرة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية،تخصص اقتصاد تطبيقي،جامعة محمد خيضر ابسكرة ،الجزائر

- زكاري محمد، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الإقتصادي في الجزائر خلال فترة 1970-2012، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، إقتصاد كمّي، جامعة محمد بومرداس، 2013-2014،.
- ليندة بخوش، اثرتطورالنظام المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسيةللفترة1990-2020، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و مؤسسات مالية، جامعة باتنة1، الجزائر، 2022،
- الوليد قسوم الميساوي، أثر ترقية الإستثمار على النمو الإقتصادي في الجزائر منذ1993، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم، جامعة محمد خيضر بسكرة، 10 ماي2018.
- . نادية سعودي،مدى استخدام الاساليب الحديثة لمراقبة اتسير في القياس و تقييم اداء البينوك التجارية الجزائرية، مذكرة دكتوراه،علوم تجارية،تخصص بنوك ،جامعة محمد بوضياف ،مسيلة الجزائر،2017-2018

المراجع باللغة الأجنبية:

- 1Lisa chauvet,financial coverage and concentration of the bank on the performance of the company,article,2017
- [1]Marius gavrilelea,yilmazbayar,financial inclusion and economic grouth,evidence from transition econoics of europeanunion,Romania,2018
- 1Mounir belloumi,therelation shipbetrveentrade,FDI and economic growth in tunisia,2008 المجلة الدولية للنظم الاقتصادية المجلد38، العدد 02،

- [1]Simo neaim the impact of financial inclusion on income inequality and poverty financial stability and inflation economics university of Beirut,2018

الملاحق

الملحق رقم (01):

ARDL Cointegrating And Long Run Form
DependentVariable: GDP
SelectedModel: ARDL(3, 4, 2, 4)
Date: 05/21/23 Time: 12:15
Sample: 1997 2020
Includedobservations: 20

CointegratingForm

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	-0.944277	0.251881	-3.748896	0.0331
D(GDP(-2))	-0.354527	0.178185	-1.989651	0.1407
D(TOP)	0.144273	0.060675	2.377805	0.0478
D(TOP(-1))	0.141989	0.067620	2.099827	0.1266
D(TOP(-2))	-0.288929	0.059227	-4.878350	0.0165
D(TOP(-3))	0.439178	0.065591	6.695749	0.0068
D(FI)	-0.008054	0.001046	-7.702794	0.0045
D(FI(-1))	0.006066	0.000806	7.528386	0.0049
D(INF)	-0.990701	0.178797	5.540925	0.0116
CointEq(-1)	-0.661364	0.192776	-3.430733	0.0415

Cointeq = GDP - (-0.7333*TOP -0.0379*FI + 4.9116*INF + 34.9608)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TOP	-0.733340	0.263641	-2.781585	0.0689
FI	-0.037919	0.013010	-2.914475	0.0618
INF	4.911564	1.826047	2.689724	0.0744
C	34.960770	11.360010	3.077530	0.0542

الملحق رقم (02):

	GDP	FI	TO	INF
Mean	3.341667	96.38875	61.93958	3.945417
Median	3.300000	24.19000	62.48500	4.095000
Maximum	7.200000	1156.670	76.38000	8.890000
Minimum	1.000000	0.000000	45.09000	0.340000
Std. Dev.	1.631462	1.565789	8.028938	1.872822
Skewness	0.439755	0.130998	-0.346442	0.372928
Kurtosis	2.727250	3.28160	2.484554	3.501828
Jarque-Bera	0.847932	33.3512	0.745773	0.808133
Probability	0.654446	0.958100	0.688743	0.667600
Observations	24	24	24	24

الملحق رقم (03):

الاستقرار	ADF		المتغيرات
	Statistic	**Prob**	
I(0)	-4.4763	0,0088	**GDP**
-	-	-	**DGDP**
/	-0.3759	0,9805	**FI**
I(1)	-9.7231	0,0000	**DFI**
/	- 0.7214	0.9589	**TO**
I(1)	-6.4362	0.0002	**DTO**
I(0)	-3.8350	0,0032	**INF**

-	-	-	**DINF**

الملحق رقم (04):

ARDL Bounds Test		**Critical Value Bounds**		
Test Statistic	**Value**	**Significance**	**I0 Bound**	**I1 Bound**
F-statistic	4.823423	10%	2.45	3.02
k	4	5%	2.86	3.11
		2.5%	2.75	3.49
		1%	2.94	3.56

الملحق رقم (05):

Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob**
FI	-0.037919	0.013010	-2.914475	0.0218
TOP	-0.733340	0.263641	-2.781585	0.0489
INF	4.911564	1.826047	2.689724	0.0744
C	34.960770	11.360010	3.077530	0.0542

الملحق رقم (06):

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
D(GDP(-1))	-0.944277	0.251881	-3.748896	0.0331
D(GDP(-2))	-0.354527	0.178185	-1.989651	0.1407
D(TOP)	-0.144273	0.060675	2.377805	0.0478
D(TOP(-1))	0.141989	0.067620	2.099827	0.1266
D(TOP(-2))	-0.288929	0.059227	-4.878350	0.0165
D(TOP(-3))	0.439178	0.065591	6.695749	0.0068
D(FI)	-0.008054	0.001046	-7.702794	0.0045
D(FI(-1))	-0.006066	0.000806	7.528386	0.0049
D(INF)	-0.990701	0.178797	5.540925	0.0116
CointEq(-1)	-0.661364	0.192776	-3.430733	0.0415

الملحق رقم (07):التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

	FI	GDP	INF	TOP
Mean	96.38875	3.341667	3.934167	61.93958
Median	24.19000	3.300000	4.095000	62.48500
Maximum	1156.670	7.200000	8.890000	76.38000
Minimum	0.000000	1.000000	0.340000	45.09000
Std. Dev.	233.5657	1.631462	1.876296	8.028938
Skewness	4.130998	0.439755	0.387491	-0.346442
Kurtosis	19.28160	2.727250	3.485968	2.484554
Jarque-Bera	333.3512	0.847932	0.836763	0.745773
Probability	0.000000	0.654446	0.658111	0.688743
Sum	2313.330	80.20000	94.42000	1486.550
Sum Sq. Dev.	1254717.	61.21833	80.97118	1482.668
Observations	24	24	24	24

الملحق رقم (08):دراسة الاستقرارية

Null Hypothesis: FI has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.375929	0.9805
Test criticalvalues:	1% level	-4.532598	
	5% level	-3.673616	
	10% level	-3.277364	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 19

Null Hypothesis: D(FI) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-9.723122	0.0000
Test criticalvalues:	1% level	-4.532598	
	5% level	-3.673616	
	10% level	-3.277364	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 19

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.476390	0.0088
Test criticalvalues:	1% level	-4.416345	
	5% level	-3.622033	
	10% level	-3.248592	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.835001	0.0329
Test criticalvalues:	1% level	-4.416345	
	5% level	-3.622033	
	10% level	-3.248592	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.994989	0.0034
Test criticalvalues:	1% level	-4.467895	
	5% level	-3.644963	
	10% level	-3.261452	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: TOP has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.721422	0.9589
Test criticalvalues:	1% level	-4.416345	
	5% level	-3.622033	
	10% level	-3.248592	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(TOP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.436205	0.0002
Test criticalvalues:	1% level	-4.440739	
	5% level	-3.632896	
	10% level	-3.254671	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (09):تقدير النموذج

DependentVariable: GDP
Method: ARDL
Date: 05/21/23 Time: 12:14
Sample (adjusted): 2001 2020
Includedobservations: 20 afteradjustments
Maximum dependentlags: 3 (Automaticselection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): TOP FI INF
Fixedregressors: C
Number of modelsevalulated: 375
SelectedModel: ARDL(3, 4, 2, 4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	-0.605641	0.158748	-3.815107	0.0317
GDP(-2)	0.589750	0.108619	5.429515	0.0123
GDP(-3)	0.354527	0.178185	1.989651	0.1407
TOP	0.144273	0.060675	2.377805	0.0978
TOP(-1)	-0.337038	0.060728	-5.549996	0.0115
TOP(-2)	-0.141989	0.067620	-2.099827	0.1266
TOP(-3)	0.288929	0.059227	4.878350	0.0165
TOP(-4)	-0.439178	0.065591	-6.695749	0.0068
FI	-0.008054	0.001046	-7.702794	0.0045

FI(-1)	-0.010958	0.001369	-8.004284	0.0041
FI(-2)	-0.006066	0.000806	-7.528386	0.0049
INF	0.990701	0.178797	5.540925	0.0116
INF(-1)	0.942608	0.170948	5.513994	0.0117
INF(-2)	0.856682	0.133047	6.438961	0.0076
INF(-3)	0.753314	0.140551	5.359732	0.0127
INF(-4)	-0.294974	0.099994	-2.949908	0.0600
C	23.12179	2.818193	8.204471	0.0038

R-squared	0.990521	Meandependent var	3.350000
Adjusted R-squared	0.939965	S.D. dependent var	1.668122
S.E. of regression	0.408723	Akaike info criterion	0.851322
Sumsquaredresid	0.501163	Schwarz criterion	1.697694
Log likelihood	8.486781	Hannan-Quinn criter.	1.016543
F-statistic	19.59272	Durbin-Watson stat	1.153954
Prob(F-statistic)	0.015791		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model